PNUE

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر المتوسط

المركز الإقليمي لأنشطة الخطة الزرقاء

البحر المتوسط
أفق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية
موجز

PNUE plan bleu

الخطة الزرقاء
صوفيا آنتيبوليس
يونية 2006

smap EUROPEAID

النص الوارد فى هذه الوثيقة هو عبارة عن ملخص للتقرير الجديد للخطة الزرقاء حول البيئة والتنمية فى البحر المتوسط. وقد أعد من أجل جميع الراغبين فى أن تتاح لهم رؤية شاملة للنتائج التى حققتها الخطة الزرقاء، سواء كانوا ممن لهم صلاحية اتخاذ القرار فى الدول المطلة على البحر المتوسط، أو من مسئولى التعاون المتوسطى والأورومتوسطى فى السلطات المحلية بل وأيضاً من بين المعلمين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية والمقاولين وجميع المهتمين بآفاق التنمية والحفاظ على البيئة فى هذه المنطقة من العالم.

التقرير الجديد للخطة الزرقاء يقوم بتحليل العلاقات الديناميكية بين السكان، الأنشطة الاقتصادية، الأراضي، الموارد الطبيعية والبيئة، حيث يضم الكثير من المعلومات. ويركز على ستة أكبر إنشغالات المنطقة: المياه، الطاقة، النقل، النطاقات الحضرية، المجال الريفي والساحل. وقد تم تبسيط هذا النص بالضرورة والتركيز على مخاطر السيناريو الأساسي وكذا التوجهات الإستراتيجية المقترحة من طرف السيناريو البديل للتنمية المستدامة. ونتمنى أن تشجع قراءة هذا الموجز على معرفة شاملة لما جاء في التقرير.

وقد نشر التقرير الرئيسى باللغة الفرنسية تحت عنوان:

" البحر المتوسط: أفق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية "
تحت إشراف جيوم بونوا وألين كومو (432 صفحة) 2005
دار النشر: L´Aube, Le Moulin du Chateau
La Tour d´Aigues 84240
فرنسا

كما نشر التقرير باللغة الإنجليزية تحت عنوان:

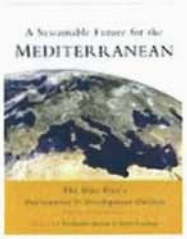

المستقبل المستدام للبحر التوسط: آفاق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية
تحت إشراف جيوم بونوا وألين كومو (464 صفحة)2005
Earthscan, 8-12 Camden High Street
London NWI OJH, UK

والخطة الزرقاء هي أحد مراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أعد المركز هذا التقرير بناء على طلب عموم الدول المطلة على البحر المتوسط والجماعة الأوروبية، وحظى إعداده بمساندات خاصة من قبل فرنسا والمفوضية الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة. والأمر يتعلق هنا بعمل جماعي صياغة فريق الخطة الزرقاء بمساندة لجنة إشراف وإسهام العديد من الخبراء من ضفتي البحر المتوسط.

الترجمة: المكتب العربي للشباب و البيئة، مصر. المراجعة: محمد ابليندة، الخطة الزرقاء

مقر الخطة الزرقاء عنوانه:
Bâtiment Michel BATISSE
Rue Ludwig van Beethoven15
Sophia Antipolis 06560
France
Site web :www .planbleu.org

الفهرس

تقرير جديد حول البحر المتوسط..... 4

التطورات المتوسطية: آفاق ذات توجهات قاتمة فى أفق 2025.....5

ستة رهانات للتنمية المستدامة.....14

- المياه
- الطاقة
- النقل
- النطاقات الحضرية
- المجال الريفى
- الساحل

سياسات للتنمية المستدامة من أجل تغيير المستقبل.....29

© الخطة الزرقاء، يونية 2006

التسميات المستعملة في هذا النص وكذا تقديم المعطيات الموجودة بداخله لا تمثل بأي حال من الأحوال أي موقف لا بالنسبة لأنظمة الدول، الأراضي، الجهات أو المدن، و لا حتى السلطات ورسم الحدود.
أنجز هذا التقرير بتمويل من قبل المفوضية الأوروبية. والواقع أن وجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا التقرير تعكس رأي الخطة الزرقاء ولا تمثل بأي حال من الأحوال الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية أو الدول المتوسطية.

تقرير جديد حول البحر المتوسط

التقرير الجديد الذى نشرته لتوها الخطة الزرقاء يأتى تالياً لذلك الذي إستهل قبل ستة عشر سنة الدراسات المستقبلية حول البيئة على مستوى عموم حوض البحر المتوسط[1]. ويعرض تقرير "البحر المتوسط، أفاق الخطة الزرقاء بشأن البيئة والتنمية " خلاصة التطورات التى حدثت، وينبه إلى المخاطر الرئيسة المتصلة باستمرار الاتجاهات الحالية، ويحث على العمل مقترحاً توجهات إستراتيجية الغرض منها التوصل إلى مستوى أفضل من التوفيق بين البيئة والتنمية ودعم علاقات التضامن بين الضفتين.

والبحر المتوسط يمثل منطقة من العالم يتصف فيها مفهوم التنمية المستدامة بدرجة خاصة من الملاءمة، طالما أن هذه المنطقة هى فى آن واحد:

- " منطقة ايكولوجية" عالية القيمة وهشة تعانى فيها التنمية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على البيئة، من تدهور شديد على مستوى البيئة.
- هى إحدى مناطق الإتصال والتصدع والتبعية بين الشمال والجنوب في المعمورة.
- مجموع من الدول ومجال يعتمد فيه الإستقرار والإزدهار إلى حد كبير على مدى القدرة على تطبيق سياسات ونظم تنمية وتعاون تشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

وهذه المنطقة الإيكولوجية المعروفة بتميز مناخها وبحر مشترك يفصل ويربط ثلاث قارات، وأيضاً بتراثها القديم ومشاهدها الثقافية وتعاظم شعور الإنتماء لدى سكان الضفاف الثلاث للعالم المتوسطي، هى أيضاً أحد "المواقع الحساسة" الرئيسة للتنوع البيولوجي العالمى؛ إذ يوجد بها 10% من الأصناف الشهيرة للنباتات عالية القيمة على مساحة لا تتجاوز 1.6% من المساحة الأرضية و7% من الأصناف البحرية فى أقل من 0.8% من مساحة المحيطات. وهذه الأصناف هى فى أغلبيتها مستوطنة (الخريطة 1). والواقع أن الضغوط المائية (نقص المياه فى الصيف) والجفاف فى الجنوب، والمخاطر الطبيعية، وضيق مساحات السهول وصعوبة الاتصال تمثل فى مجموعها ضغوطاً ثقيلة الوطأة.

وإجمالاً، مثلت الدول الـ 22 والأراضى المطلة على البحر المتوسط فى عام 2000:

- 5.7% من المساحات الظاهرة جزء كبير منها عبارة عن صحارى ومناطق جبلية.
- 7% من سكان العالم (نصيب ثابت) بتعداد سكانى يصل إلى 427 مليون نسمة.
- 32% من السياحة العالمية حيث تستقبل 218 مليون زائر.
- 13% من إجمالى الناتج المحلى العالمى (فى انخفاض).
- 60% من سكان العالم (يفتقرون إلى المياه)[2].
- 8.3% من انبعاثات ثانى أوكسيد الكربون (فى ارتفاع).

أما فيما يتعلق بالبحر فإنه يستقبل 30% من حركة الملاحة البحرية الدولية لسفن الشحن وما بين 20 و25 % من النقل البحرى للهيدراكاربورات.

وفى سياق عرض التطورات المتوسطية، سوف نميز فى الجزء التالى من هذا الموجز بين دول شمال البحر المتوسط أي أسبانيا واليونان والدولتين الجزيرتين وهما قبرص ومالطة ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وهى الدول والأراضى الممتدة من المغرب حتى تركيا[3].

---

[1] السيد جرينيون والسيد باتيس. الخطة الزرقاء، مستقبل حوض البحر المتوسط، دار النشر ايكونوميكا وأوكسفورد يونيفرستى بريس، 1989. وصدر أيضاً باللغات العربية والتركية والأسبانية.

[2] تعداد السكان فى الدول التى تقل فيها الموارد الطبيعية المتجددة للفرد (وهى ليست جميعها متاحة) على 1000 متر كعب من المياه للفرد سنوياً.

[3] هذا الاختلاف بين ضفتى البحر المتوسط يسهل التحليلات ولكنه إلى حد ما تعسفى؛ فإن بعض دول الشمال مثل ألبانيا تقترب من حيث الديموجرافيا ومستوى التنمية من دول جنوب والشرق. وإسرائيل تعد دولة يكاد مستوى التنمية فيها أن يعادل نظيره فى دول الاتحاد الأوروبى.

خريطة 1: الدول المطلة على البحر المتوسط التى يتعاظم فيها استيطان
التنوع الإحيائى النباتى فى المجال الإحيائى-المناخى المتوسطى

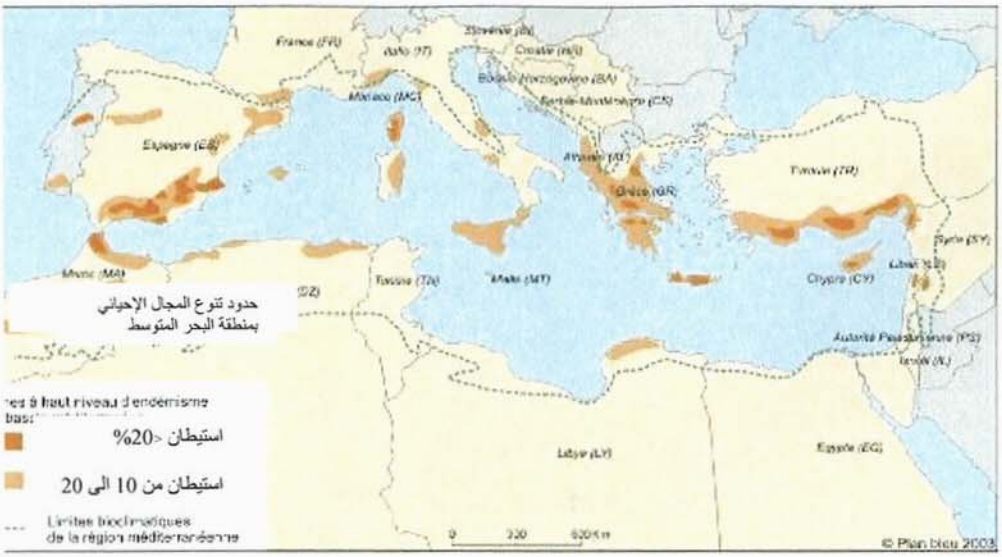

وقد التزم هذا التقرير بعدم استكشاف على نحو تفصيلي سوى السيناريو التوجهي، ثم نظراً للجوانب العديدة لعدم استمرارية هذا السيناريو، تم اقتراح خيارات استراتيجية لتغيير المسارات. وقد تمحور هذا الاستكشاف حول ستة رهانات مهمة بالنسبة للدول المتوسطية على الأصعدة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والسياسية على حد سواء: المياه، الطاقة، وسائل النقل، المجالات الحضرية، المجال الريفي والساحل. وتم تناول السياحة فى عدة أجزاء.

ولإثبات أن الاتجاهات غير الدائمة ليست حتمية وإنما من الممكن أن تتغير نتيجة عمل يرتكز على التصميم والمثابرة، فإن الدراسة الحالية تلقي الضوء الكاشف على أمثلة للممارسات الجيدة، وتحدد إستراتيجيات بديلة وتحصي تشعبات ممكنة نحو سيناريوهات أخرى أكثر "إستدامة". كما تتناول الوثيقة قيد العرض بالدراسة العقبات التى يلزم تخطيها والتغلب عليها والأداة السياسية الممكن تطبيقها. وقدا سهّل التقرير إعداد **" الاستراتيجية المتوسطية من أجل تنمية مستدامة "**. وهذه الاستراتيجية "الإطار" التي اعتمدت فى أواخر عام 2005 على المستوى المتوسطي والأورومتوسطي، تحدد سلسلة من الأهداف يتعين تحقيقها وتدعو إلى دعم التضامنات، بل ومن الممكن أن ترشد العملية الجارية لإعداد استراتيجيات وطنية.

التطورات المتوسطية: آفاق توجهية قاتمة فى أفق 2025

يرتكز السيناريو التوجهي على قاعدة من الإحتمالات تخص المناخ، والتعاون والاندماج الإقليميين، والديموجرافيا، والاقتصاد وسياسيات البيئة والتنمية. وفى أفق 2025، يعرض هذا السيناريو نتائج هى إلى حد كبير غير مقبولة وتتصل بمخاطر التصدعات المتزايدة بين الضفتين، والتصدعات داخل الدول، والتدهور البيئي وعدم الاستقرار.

القابلية المتزايدة للتعرّض للمخاطر الطبيعية

لا جدال فى أن عقد التسعينيات كان أكثر العقود سخونة على مدى الألف سنة الماضية؛ فقد أصابت موجات الجفاف العديد من الدول (المغرب، سوريا...). كما شهد هذا العقد العديد من الزلازل: الحسيمة(المغرب فى 2004)، والجزائر العاصمة وبومرداس (الجزائر فى 2003)، وإزميت (تركيا فى 1999 ومقتل 17200 شخص)، والفيضانات (باب العويد بالجزائر العاصمة فى 2001) وحرائق الغابات (البرتغال).

والواقع أن الإدارة القاصرة للأحواض المنحدرة وإشغالات الأراضى والممارسات غير الحذرة والمخالفة على مستوى البناء تزيد من قابلية التعرض للمخاطر على الضفتين. ومن ذلك على سبيل

المثال أنه في لانجيدوك-روسيون (البحر المتوسط الفرنسي)، 80% من المباني مشيدة في منطقة معرضة للفيضانات يقل عمرها على 40 سنة. وقد نجمت عن فيضانات حدثت مؤخرا خسائر تقدر بملايين اليورو (1.2 مليار يورو خسائر سببتها فيضانات جارد Gard عام 2002). وعلى هذا فإن الطابع الساحلي المسيطر على جميع أنحاء البحر المتوسط يزيد من قابلية التعرض لخطر تسونامي.

كما أن سخونة الجو لا بد وأن تكون لها تأثيرات ثقيلة الوطأة في الأجل الطويل على حوض البحر المتوسط. وبالنسبة لأفق 2025 يسود افتراض تفاقم الأحداث المناخية القصوى مع سخونة في الجو تظل أقل من درجة مئوية.

العولمة والتعاون الإقليمي: نموذج للاندماج في الشمال لا نظير له في الجنوب والشرق

تميزت السنوات الخمس والعشرون الماضية بانهيار "نظام الكتل" وتسارع إيقاع العولمة. وفي منطقة البحر المتوسط اجتاحت النزاعات وموجات عدم الاستقرار العديد من مناطق الشرق الأوسط والبلقان وكذلك الجزائر. وقد حصدت منذ عشرين سنة أرواح ما يزيد على 500000 شخص في الدول المطلة على البحر المتوسط.

وفي الشمال، كان من شأن اندماج عدة دول متوسطية (اليونان، أسبانيا ومنذ 2004 سلوفينيا وقبرص ومالطة) داخل عضوية الاتحاد الأوروبي أن سمح بدعم التبادلات وبتحقيق تقدم كبير على صعيد السلام والديمقراطية والتحديث الإقتصادي. وفي أفق 2025 يرجح إتجاه خمس دول متوسطية (كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود[4]، ألبانيا وتركيا) إلى الانضمام إلى أسرة الإتحاد الأوروبي. والثابت أن هذه الدول تستفيد تدريجياً من مبالغ ضخمة من أموال الإتحاد، علاوة على حرية إنتقال الأشخاص وتطبيق التعليمات. وهو ما يسهم بالتأكيد في دعم السلام، والديمقراطية، والاقتصاد الاجتماعي للسوق والتوافق الإقتصادي والبيئي. بيد أن تطور طرق الإنتاج والإستهلاك يسير وفق التطور الحاصل داخل نطاق الاتحاد الأوروبي ويظل في أغلب الأحيان محدود "الاستدامة". ونظراً لغياب تعمق سياسي متزامن، فإن ديناميكية التوسيع يصاحبها ضعف ما في المشروع الأوروبي الذي يميل إلى التقلص إلى مجرد سوق موحدة تصحبها رزمة من القيم والقواعد مشتركة.

والثابت أن نموذج الإندماج الإقليمي الجاري إرساؤه في الشمال ليس له نظير في الجنوب أو الشرق. ورغم العديد من المبادرات تظل هذه المنطقة تتصف باستمرار النزاعات والنقص في التعاون الهيكلي. ونشير في هذا المقام إلى أن النفقات العسكرية في دول الضفة الشرقية تزيد على ضعف المتوسط العالمي من حيث النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي. ومن وجهة النظر الإقتصادية وحدها، يدل مستوى التبادلات التجارية بين دول الجنوب والشرق (أقل من 5% من إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول) على ضعف الإندماج القائم.

ودول الجنوب والشرق، وعلى الأخص دول المغرب العربي، تتركز مبادلاتها أساساً مع دول الإتحاد الأوروبي. وبالنسبة لعلاقات التبعية الأورومتوسطية القوية فمن المنتظر استمرار نموها.

وعلى سبيل المثال تحقق تونس 75% من تجارتها مع الإتحاد الأوروبي. ومن المقطوع به أن خطوط الربط الخاصة بالطاقة (خريطة 2) تقوي العلاقات بين الضفتين. ورغم أن سياسات الهجرة التي تنتهجها دول الإتحاد الأوروبي صارت مقيدة، فإن موجات الهجرة تظل مكثفة ومن غير المنتظر نضوبها. ويقدر بحوالي 10 مليون عدد المقيمين الأجانب في الدول المتوسطية، منهم 5 مليون يفدون من دول متوسطية أخرى (الخريطة 3). وهناك حركة هجرة أخرى مهمة تتمثل في السياحة، حيث أن أفواج السياحة الدولية زادت بحوالي أربعة أمثال فيما بين عامي 1970 و2000، حيث وصل عدد السياح في عام2000 إلى 218 مليون زائر[5]. و85% من السياح في الدول المتوسطية هم من أصل أوروبي. والاحتمال المرجح في أفق 2025 هو استمرار تزايد تدفق السياح بوصول 178 مليون زائر إضافي. وتمثل تحويلات العاملين بالخارج والسياحة الدولية مصدراً لمبالغ ضخمة من النقد الأجنبي في العديد من الدول.

---

[4] عند صياغة التقرير، لم تكن صربيا والجبل الأسود سوى دولة واحدة وهو الوضع الذي تغير على إثر نتائج الاستفتاء الذي أجري في الجبل الأسود في مايو 2006.

[5] السياحة العربية تمثل أغلبية في كل من سوريا ولبنان.

الخريطة 2: نمو البنية الأساسية للغاز فى منطقة البحر المتوسط

المصدر: المرصد المتوسطى للطاقة

الخريطة 3: موجات الهجرة، السكان الأجانب والمهاجرين

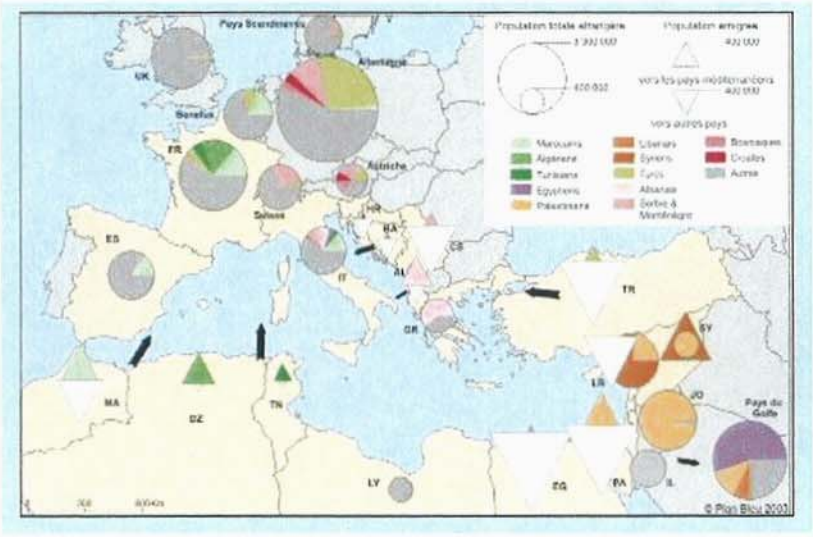

المصدر: بيانات أوروستات

تجدر الإشارة إلى أن الدول المتوسطية (خارج الإتحاد الأوروبى) حصلت على متوسط سنوي من المساعدات الصافية الإجمالية، العامة والخاصة، بلغ 16.8 مليار دولار عام 1995 وهذا المبلغ هو فى تزايد مستمر. ومع ذلك فإن نصيبها النسبى من التمويل الدولى يعانى من تراجع كبير (10% فى عقد التسعينيات مقابل 17% فى عقد السبعينيات) إذ أن دول الجنوب والشرق، باستثناء إسرائيل، لا تجذب سوى القليل من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. والواضح أن المساعدات الرسمية الصافية ظلت هى السائدة، حيث بلغت المعونة من أجل التنمية حوالى 85% من الأموال الثنائية. ونصيب الاتحاد الأوروبى (الدول الأعضاء والمفوضية والبنك الأوروبى للاستثمار) يمثل الجزء الغالب ومستمر فى التنامى (شكل 1). أما الولايات المتحدة (36% من إجمالى المساعدات الصافية) فيظل لها وجود قوى فى بعض الدول الاستراتيجية. والمعونة الواردة من الاتحاد الأوروبى هى أفضل توزيعاً وقد غيرت اتجاهها قاصدة دول شرق البحر الأدرياتيكى.

وقد تركزت سياسة التعاون الدولى والإصلاحات بالدرجة الأولى على تقليص دور الدولة، وتحرير التبادلات التجارية (دون تقويم تأثيراته على التنمية المستدامة)، وإلغاء الدعم والتصميم على تطبيق برامج الخصخصة. وفى تقدير عدد كبير من الخبراء أن هذه السياسات والإصلاحات لم تول سوى أهمية ضئيلة لتحسين أداء وتنافسية العناصر الفاعلة المحلية والمهنية وشفافية علاقاتها مع الدولة.

شكل 1: تدفق رؤوس الأموال المتجهة إلى منطقة البحر المتوسط(خارج الاتحاد الأوروبى)
(% من إجمالى المساعدات الصافية القاصدة منطقة البحر المتوسط)

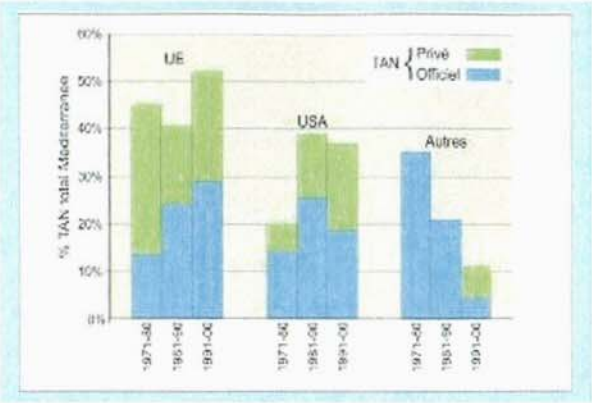

المصدر: لجنة المعونة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادى

ويجدر التنويه بأن الشراكة الأورومتوسطية التى أرسيت عام 1995 قد استهلت عملية ذات أهداف طموحة: إنشاء " منطقة استقرار وازدهار مشتركة " . غير أن التعاون الأورومتوسطى الذى أدمج منذ 2003 فى سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، لا يزال يفتقر إلى الوسائل والإمكانات والالتزامات المتبادلة والآثار التدريبية. وفى 2002، مثلت قروض "ميدا/MEDA" المقدمة من الإتحاد الأوروبى إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط 5 يورو للفرد سنوياً مقابل مساعدة صافية 30 يورو لدول شرق الأدرياتيك، و53 يورو للدول العشر التي انضمت إلى الإتحاد عام 2004 إلى جانب تحويلات مالية صافية تزيد على 200 و300 يورو لسكان أسبانيا واليونان. وتركزت الشراكة أساساً على المسائل الأمنية وتحرير التجارة بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة فى أفق عام 2010، وكذلك على مناهج التناول الثنائية. وفى المقابل لم تدرج بالقدر الكافي التنمية المستدامة ضمن أولوياتها وتمويلاتها. واتفاقات المشاركة لا تشير إلا نادراً إلى البيئة والتنمية المستدامة، وعملاً لم يتم تحديد أى شىء فيما يخص الأهداف والوسائل. ومؤخراً فقط أعدت دراسة حول تأثير منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية[6].

وفى أفق 2025، يشير الاحتمال المرجح المستند إلى على السيناريو الأساسى إلى استمرار العولمة وتحرير التبادلات التجارية بين الشمال والجنوب (على نحو تدريجى فى الزراعة) وسياسات الهجرة المقيدة. ورغم إدراك الاتحاد الأوروبى لحقيقة أن مصيره مرتبط بمصير جنوب وشرق حوض البحر المتوسط، فإنه غير قادر على الإطلاق على الاضطلاع بالدور التاريخى الذى يتلاءم مع أهمية مصالحه المعروفة وعلاقات التبعية المتبادلة التى تربطه بهذه الدول. ومن ثم فإن علاقات التعاون بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب تظل قاصرة، والاندماج الأورومتوسطى يواصل مسيرته متبعاً خط متعرج معتمداً على القليل من الوسائل. والتنمية المستدامة يقل أخذها فى الحسبان، وبالتالى يكون البحر المتوسط عرضة لخطر تصدع متزايد بين، من جهة، ضفة شمالية تصاحب فيها التطور نحو سوق موحدة التزامات سياسية ومالية ولائحية قوية، ومن جهة أخرى، ضفة جنوبية يواصل فيها التحرر مسيرته دون مستوى معادل من التعبئة والتضامن.

[6] جارى حالياً إعداد دراسة حول تأثير منطقة التجارة الحرة المتوسطية بقيادة المفوضية الأوروبية وتحت إشراف جامعة مانشستر. وتبين نتائجها الأولية أنه بدون إجراءات سياسية ملائمة سوف تكون المكاسب الاقتصادية محدودة (بل سلبية فى الأجل القصير بدول الجنوب) مع ارتفاع هائل فى بعض التكاليف الاجتماعية والبيئية.

انتقال ديموجرافى متسارع الإيقاع، شيخوخة فى الشمال وطلب فرص عمل فى الجنوب

تمثلت المفاجأة الكبيرة والرئيسة على مدى العشرين سنة الأخيرة فى ذلك الانهيار الذى لحق بمعدلات الخصوبة فى دول الجنوب والشرق وفى ألبانيا أيضاً بدرجة أسرع بكثير من تلك التى تم تخيلها فى الثمانينيات (شكل 2). والاحتمال المرجح فى أفق عام 2025 هو أن يستمر التحول الديموجرافى فى الجنوب وبالتالى يكون هناك توافق بين مؤشرات الخصوبة.

ورغم هذا التحول المتسارع الإيقاع فإن التأرجح الديموجرافى بين الضفتين سوف يستمر؛ وقد زاد عدد سكان الضفة الجنوبية والشرقية بمقدار مثلين فى خلال 30 سنة لكى يصل إلى 234 مليون نسمة فى عام 2000. وفى أفق 2025، من المنتظر أن يزيد التعداد السكانى بمقدار 96 مليون فرد؛ ومن ثم سيكون تعداد سكان مصر وتركيا على التوالى 95 و87 مليون نسمة. أما سكان الضفة الشمالية - 193 مليون نسمة عام 2000 - فإن تعدادهم لم يزد خلال الفترة نفسها إلا بنسبة 14% ومن غير المنتظر أن يزيد بأكثر من 4 مليون نسمة من الآن وحتى 2025.

وهذه التطورات الديموجرافية لها بالتأكيد نتائجها الوخيمة العواقب والمختلفة من ضفة إلى أخرى (شكل 3): فسوف تواجه أوروبا المتوسطية بقوة مشكلة شيخوختها (وتمويل المتقاعدين)، بينما سوف يتعين على دول الجنوب والشرق توفير 34 مليون فرصة عمل إضافية فى خلال20 سنة لكى يتأتى الحفاظ على معدل العمالة الحالى[7].

ومن جهة أخر كانت غلبة الطابع الحضرى (شكل 4) والساحلى (شكل 5) أو تركيز الضغوط على السواحل، أكثر شدة بكثير مما كان متصوراً فى الخطة الزرقاء للعام 1989. والاحتمال المرجح هو

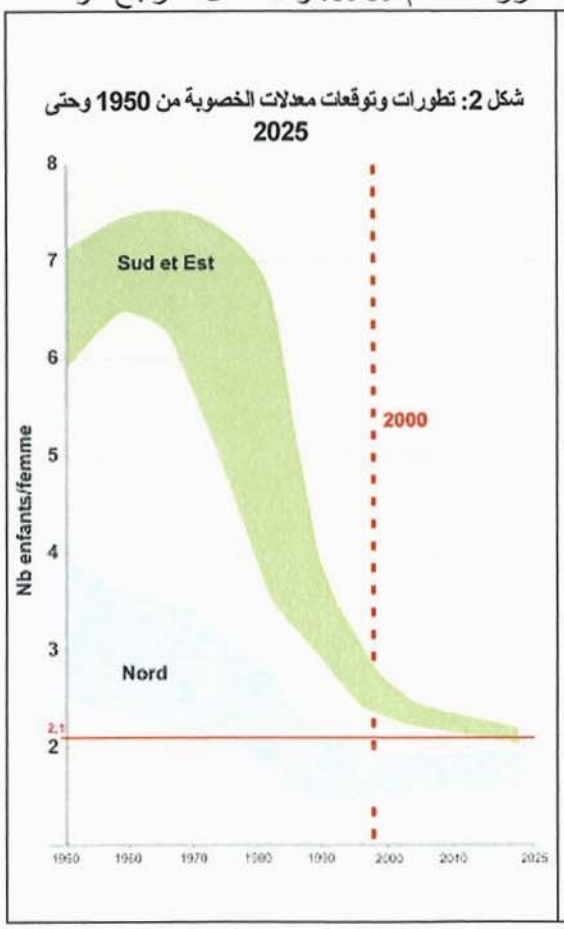

شكل 2: تطورات وتوقعات معدلات الخصوبة من 1950 وحتى 2025

المصدر الخطة الزرقاء

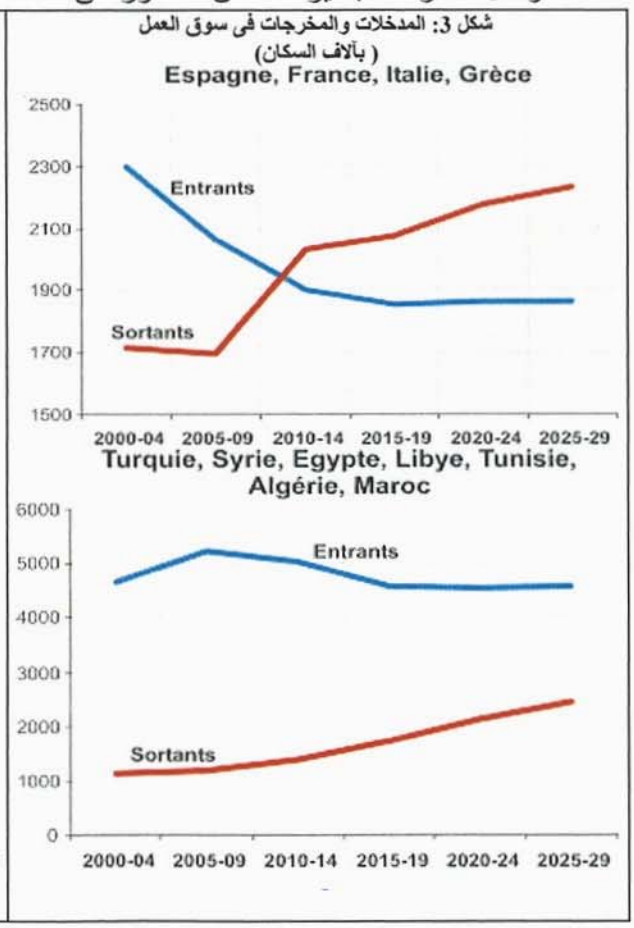

شكل 3: المدخلات والمخرجات فى سوق العمل (بآلاف السكان)

المصدر: الخطة الزرقاء

استمرار هذه الاتجاهات الثقيلة الوطأة. ومع ذلك سوف يتعين على سكان الريف الذين يتعاظم عددهم فى الجنوب البقاء فى وضع يمثلون من خلاله قيمة مطلقة تقريباً فى الضفتين (شكل 4).

[7] المصدر FEMISE

شكل 4: سكان الحضر والريف

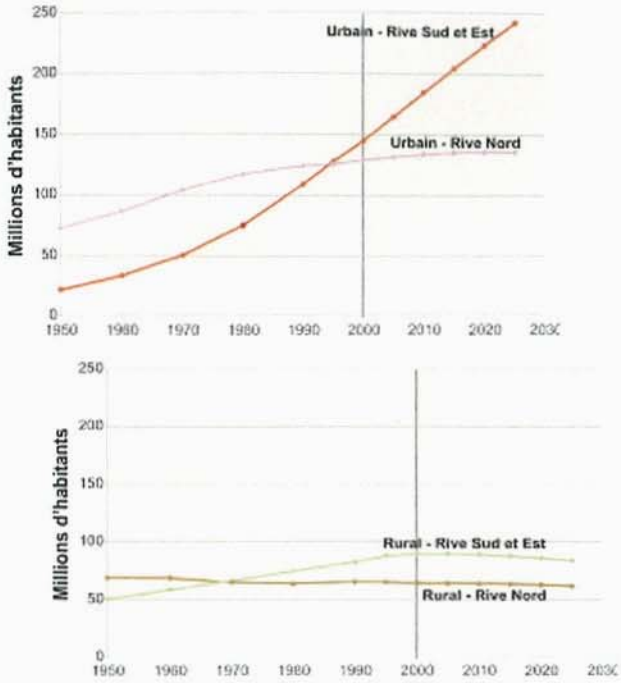

المصدر: الخطة الزرقاء

شكل 5: إضفاء الصبغة الساحلية فى حوض البحر المتوسط

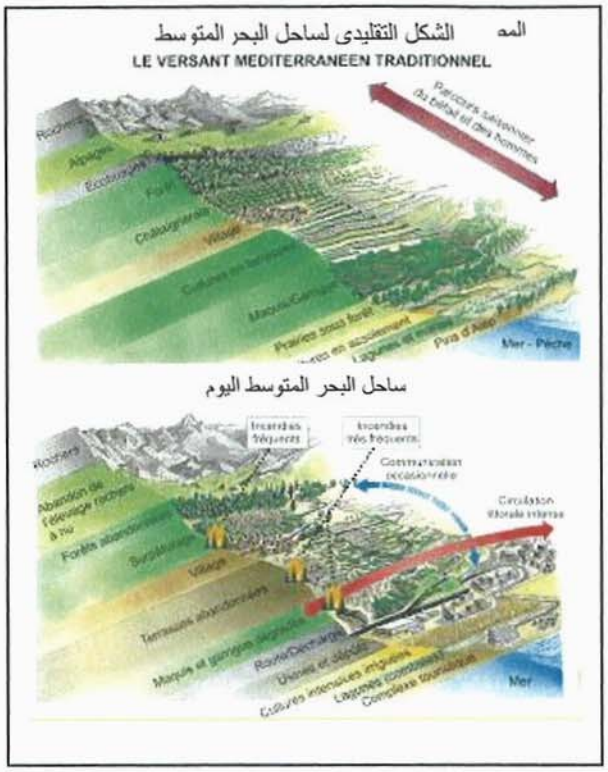

المصدر: الخطة الزرقاء

أداء اقتصادي ضعيف، بطالة بين الشباب، الإبقاء على الفجوات بين الشمال والجنوب.

الثابت أن النمو الاقتصادى فى الضفتين كان أدنى من مستواه فى مناطق أخرى مشابهة فى العالم. وأحد الأسباب التى يفسر بها هذا الأمر هو أن الاقتصاد المتوسطى لا يزال يطغى عليه طابع "الريع" بل وأيضاً الطابع "المعدنى": الريع العقارى المرتبط بالاقتصاد السكنى وبعض أشكال الاستغلال الزراعى، والإيرادات البترولية والغازية، والإيراد المائى الناجم عن استغلال المعادن من موارد المياه غير المتجددة، والبحث عن مكاسب مضاربية أو تجارية قصيرة الأجل بدون استراتيجية حقيقية لتنمية المنتجات والخدمات. وظل الاقتصاد محدود الابتكار والديناميكية، كما أن النفقات العامة والخاصة للبحوث التنموية والعلاقات بين المشروعات ومنشآت التدريب والبحوث ظلت محدودة. وهجرة العقول سجلت معدلاً مرتفعاً فى العديد من الدول بينما بدا المجتمع المدنى على قدر غير كاف من النشاط.

وإذا كانت الدول الأوروبية التى انضمت إلى عضوية الاتحاد الأوروبى قد اقتربت من فرنسا وإيطاليا على مستوى إجمالى الناتج المحلى، فإن الفجوة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى لم تتلاش، حيث أن النسبية بين الدول المتقدمة وعدة دول نامية محسوبة بمقياس القدرة الشرائية (شكل 6) لا تزال من 1 إلى 5.

شكل6: الفجوة فى الإيرادات مع دول الاتحاد الأوروبى المتوسطية
(أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان) نسبة إلى إجمالى الناتج المحلى للفرد

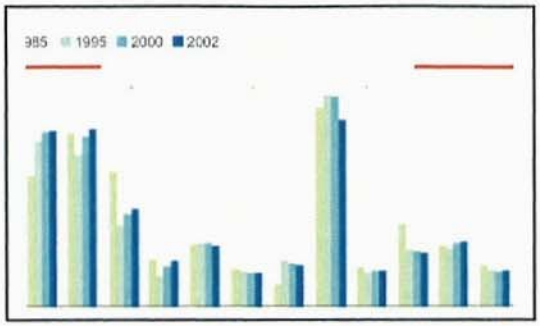

المصدر: الخطة الزرقاء استناداً إلى المؤشرات العالمية للتنمية لسنة 2004 الخاصة بالبنك الدولى. فيما يتعلق بلبنان وكرواتيا وسلوفينيا فإن البيانات تخص على التوالى السنوات 1991،1989 و1993 بدلاً من 1985

وهذه الإنجازات الاقتصادية الهزيلة لها تداعياتها الاجتماعية البالغة الخطورة؛ فنجد مثلاً أن البطالة بين الشباب بلغت مستويات قياسية فى الضفتين، حتى أن بعض الدول سجلت معدلات تراوحت بين 20 و30 %.

وقد تم الحصول على نتائج مدهشة فى الجنوب والشرق على صعيد انخفاض معدلات وفيات الأطفال والتعليم الأساسى، كما أن هناك جهوداً مهمة تبذل لخفض عدد سكان حوض البحر المتوسط غير المتاح لهم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب أو التطهير (حوالى 30 مليون). بيد لا تزال هناك عدة دول تعانى من تأخر ريفى خطير يتمثل بوجه خاص فى ارتفاع معدل الأمية والهجرة الريفية التى تنهال على مدن سريعة النمو يصعب عليها استيعاب الوافدين الجدد. وإذا كان الفقر المدقع ينحصر فى نطاق محدود، فإن الفقر النسبى يتسع نطاقه ولا يتقلص. كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم ما تم إحرازه من تقدم فلا يزال يرصد تأخر ملموس على صعيد الوصول إلى المعلومة (الانترنيت) والمساواة بين الجنسين مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

وتطور النمو الاقتصادى فى أفق عام 2025 هو غير أكيد على الإطلاق، لا سيما فى الجنوب والشرق: والاحتمال المرجح حسب السيناريو الأولى هو أن يصل المتوسط السنوى لنمو إجمالى الناتج المحلى فى عموم منطقة البحر المتوسط إلى 2.7% سنوياً فى الفترة 2000-2025[8] مقابل 2.5% فى الفترة 1985-2000، وهى زيادة لن تسمح بتلبية طلب العمالة فى دول الجنوب والشرق أو بخفض نسبة البطالة وتضييق الفروق على مستوى الدخل بين الضفتين. وهو الوضع الذى سوف ينجم عنه خطر انتشار بل تفجر موجات من الاستياء الاجتماعى وارتفاع ضغوط الهجرة مع تزايد مخاطر عدم الاستقرار. وأوروبا التى تجابه من ناحيتها وبعنف المشكلات الناجمة عن إصابتها بأعراض الشيخوخة، سوف تعانى بلا جدال من تراجع ثقلها الاقتصادى العالمى. ووفقاً لسيناريو المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية[9]المعنون "وقائع تدهور معلن"، فإن أوروبا التى استأثرت مع جيرانها (روسيا وجنوب وشرق البحر المتوسط) بـ 28% من إجمالى الناتج المحلى العالمى عام 2000 من الوارد ألا يمثل نصيبها سوى 20% فى 2050 مقابل 32% فى السيناريو البديل " أوروبا-روسيا-البحر المتوسط ".

أزمة بيئية رغم ظهور سياسات:

من الثابت أن الوعى البيئى والتعبئة من أجل التنمية المستدامة قد سجلا تقدماً ملموساً. ويجدر التنويه فى هذا الصدد إلى أن **اتفاقية برشلونة** من أجل حماية البحر المتوسط ضد التلوث (1976) قد تم تعديلها وتوسيعها لتشمل الساحل البرى فى 1995، كما تم إنشاء **لجنة متوسطية للتنمية المستدامة** منفتحة على

[8] 4% فى المغرب العربى، 4.3% فى مصر، 4.7% فى تركيا.
[9] التجارة العالمية فى القرن الحادى والعشرين. باريس: المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية، 2002

مجتمع مدنى أكثر نشاطاً مما كان فى 1995. غير أن التعاون والتفاعل مع الشراكة الأورومتوسطية ووسائل العمل ظلا عند مستوى محدود.

وقد شرعت جميع الدول فى تطبيق سياسات بيئية، وتم فى هذا الصدد رصد أمثلة ملموسة وبارزة للتقدم فى دول الضفاف الثلاث. ولكن رغم هذا التقدم، فإن تنبؤات الخطة الزرقاء عام 1989 بشأن التوترات والضغوط على الموارد الطبيعية وتدهور البيئة تأكدت بالفعل. وغنى عن القول أن هذه التوترات انعكست على السكان الأكثر فقراً وتهدد بعرقلة - بل إفساد - التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لبيانات البنك الدولى فإن التكاليف السنوية للتدهور البيئى فى الضفتين الجنوبية والشرقية، تراوحت بين 3% من إجمالى الناتج المحلى فى تونس و5% فى سوريا والجزائر ومصر (شكل7)[10]. وترجع هذه المصروفات إلى تدهور التربة والموارد المائية والساحل والبيئة فى الحضر.

شكل 7: متوسطات التكاليف السنوية للخسائر الناجمة عن تدهور البيئة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

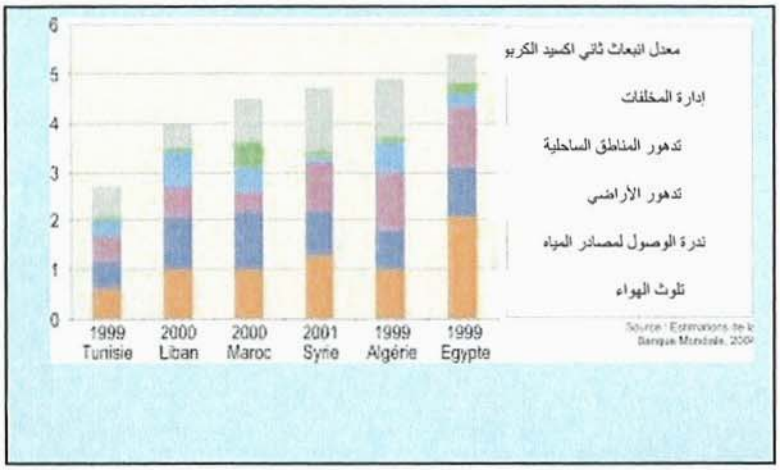

وفى الدول التى اندمجت داخل الاتحاد الأوروبى، لم تفلح مكتسبات هذا الأخير وتضامنه فى الحيلولة دون إضفاء الصبغة الساحلية، وتوسيع التفاوتات الإقليمية، ولا أيضاً الامتداد الحضرى، وخسارة مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية عالية الجودة، والبناء الخرسانى فوق قطاعات بالكامل من الساحل والعجز فى إدارة متأخرات الدول. والاندماج فى السوق الموحدة صاحبته فى أسبانيا واليونان زيادات كبيرة فى انبعاث الغاز المتسبب فى الانحباس الحرارى وكذلك المنتجات المصنعة من المخلفات.

وقد أسهمت أسباب عديدة فى تفسير تدنى مستوى الإنجازات فى منطقة البحر المتوسط؛ إذ علاوة على طابع " الإيراد" والطابع المعدنى لاقتصادها على النحو سالف البيان، فإن منطقة البحر المتوسط التى تشهد تغييرات متلاحقة وسريعة سادها اتجاه قوى نحو نسيان معارفها ومهاراتها وسلوكياتها فى الحياة والاندفاع نحو اقتباس نماذج تنموية لا تتلاءم مع خصائصها.

ومن ضمن الأسباب أيضاً طبيعة وثقل مختلف السياسات؛ فإن سياسات البيئية، التى ظلت أساساً هابطة ومسكنة ومعيارية أكثر منها تنشيطاً للمشاركة والاندماج والتحرر، وضح افتقارها الشديد إلى الوسائل والثقل الوزارى. ومن ثم فإن تطبيقها يصطدم بصعوبات جمة. وفيما يتعلق بسياسات تعمير الأراضى فإنها اقترنت بتراجع واضح بينما ظلت السياسات الخاصة بالسواحل والتنمية المستدامة على درجة ملموسة من القصور وعدم الكفاية. ومن المسلم به أن قدرات السلطات المحلية محدودة فى جنوب وشرق البحر المتوسط (شكل8) كما أن سياسة اللامركزية التى شرع فى تطبيقها فى الدول الأكثر تقدماً لم تصقل بالقدر الكافى لضمان أن يؤخذ الأجل البعيد فى الحسبان. وأخير بالنسبة للتعاون الاقتصادى والسياسات القطاعية (الزراعة، الطاقة، المياه، وسائل النقل، السياحة) فإنها لم تدمج العد البيئى والاستمرارية إلا فى أضيق الحدود.

[10] المصدر:البنك الدولى" تقويم تكلفة التدهور البيئى فى الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا "، انفايرنمنت ستراتيجى رقم 9، أبريل 2004

شكل 8: النسبة المئوية لنفقات المستويات المحلية من النفقات الإجمالية للدولة، 1997-20000

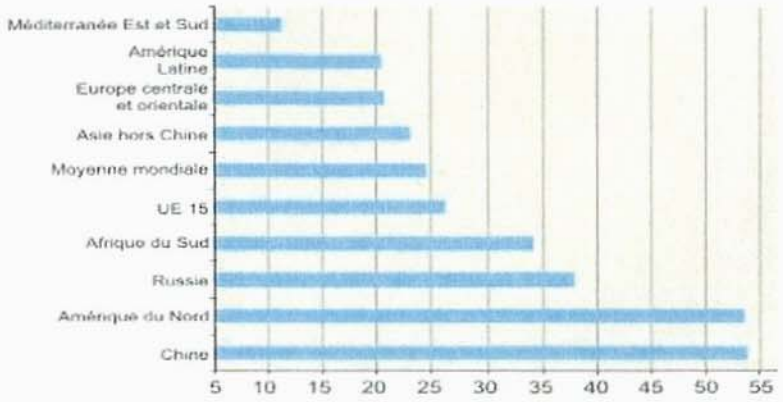

المصدر: الخطة الزرقاء من خلال البيانات اللامركزية للبنك الدولى والمصادر الوطنية للدول المتوسطية:تركيا وإسرائيل ومصر وتونس والمغرب. شرق ووسط أوروبا:ألبانيا وكرواتيا وسلوفينيا و15 دولة أخرى-المتوسط العلمى، عينة من 56 دولة.

والاحتمال المرجح لأفق عام 2025 يشير إلى استمرار هذه الإتجاهات. والسياسات البيئية التى تبدو علاجية أكثر منها وقائية، تظل إلى حد كبير من شئون الدولة وتبقى الحوكمة البيئية عاجزة عن مواجهة رهانات وتحديات التنمية المستدامة.

ستة رهانات للتنمية المستدامة

إن التحليل الأكثر دقة الذى تناول المجالات الستة الرئيسية التى يغطيها هذا التقرير سمح بتحديد الاحتمالات والتأثيرات الممكنة للسيناريو التوجهى، بل وأيضاً إثبات أن هذا السيناريو لا ينطوى على أى حتمية. ويوضح التقدم الملموس الذى تم رصده وإحصاؤه فى جميع الدول أن الحلول التى تتلاءم مع خصائص المجال المتوسطى من الممكن العثور عليها وأن المسارات الحالية قابلة للتصحيح.

المياه: سياسات لإدارة الطلب لتفادى العجز والأزمات

الثابت أن موارد المياه تتصف بالمحدودية وسوء التوزيع من حيث الزمان والمكان. ومثال على ذلك أن دول الجنوب لا يخصها سوى 13% من الإجمالى. وسكان البحر المتوسط الذين يفتقرون إلى المياه، أى سكان الدول المزودة بأقل من 1000 متر مكعب للفرد سنوياً من الموارد المتجددة (وهى ليست فى مجموعها متاحة على الإطلاق) قد يصل تعدادهم فى عام 2025 إلى 165 مليون نسمة، و63 مليون منهم يعانون من عجز سبه كامل فى المياه(أقل من 500 متر مكعب للفرد سنوياً).

والطلب على المياه، أى زيادة المسحوب (95% من الإجمالى) وواردات المياه وأوجه الإنتاج غير التقليدية (إزالة الملوحة، إعادة الاستخدام...)، زاد بمقدار المثلين خلال النصف الثانى من القرن العشرين لكى يصل إلى 290 كم3 سنوياً لمجموع الدول المطلة على البحر المتوسط، و190 كم3 سنوياً على مستوى حوض البحر المتوسط. ويمثل الرى 65% من الطلب الكلى فى حوض البحر المتوسط: 48% فى الشمال و82% فى الجنوب والشرق. ولا يتصف الطلب على المياه بالهامشية إلا فى دول شرق البحر الأدرياتيكى، سلوفينيا وصربيا والجبل الأسود. وفى أفق 2025، ينتظر تنامى الطلب على المياه بنسبة 25% فى الجنوب والشرق، وتبرز الزيادة فى الطلب بوجه خاص فى تركيا وسوريا.

ويمكن إدراك مستوى ضغط الطلبات على الموارد من خلال **مؤشر استغلال الموارد الطبيعية المتجددة**[11]. فإن تسليط هذا المؤشر فى أفق 2025 على حوض البحر المتوسط يبرز جغرافيا بلغة التناقض لـ " مستقبل المياه " (خريطة4). والضغوط على الموارد سوف تزيد بدرجة كبيرة فى مصر وليبيا وإسرائيل والأراضى الفلسطينية وأيضاً فى الأحواض المتوسطية لأسبانيا (مؤشر قريب أو اعلى من 75%) ومالطة وسوريا وتونس وفى بعض أحواض المغرب (يتراوح المؤشر ما بين 50 و75%).

خريطة4: مؤشرات الموارد الطبيعية المتجددة من المياه (الأحواض المتفرعة)

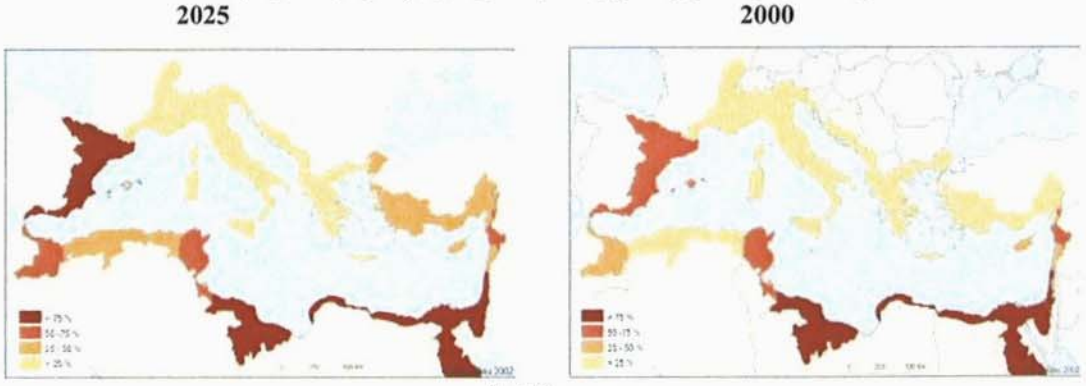

المصدر: محطة الزرقاء

إن جزءاً كبيراً من طلبات المياه يتم توفيره من استقطاعات إضافية من الموارد الطبيعية. ونشير فى هذا الصدد إلى أن **مؤشر الإنتاج غير المستديم للمياه** [12] فى حوض البحر المتوسط يتجاوز 10% فى إسرائيل وقبرص وفى بعض الأقاليم الأسبانية، و20% فى الأراضى الفلسطينية، و30% فى ليبيا ومالطة. وعلى مستوى الدول تضاف المسحوبات الجوفية إلى الزيادات فى استغلال موارد المياه المتجددة لكى يصل هذا المؤشر إلى 22 و35 و84% على التوالي فى تونس والجزائر وليبيا.

[11] يحدد كنسبة: الحجم السنوى للسحوبات من موارد المياه الطبيعية المتجددة/متوسط الحجم السنوى لموارد المياه الطبيعية المتجددة المتاحة، (%)

[12] النسبة بين كمية المياه المعبأة والمستخدمة بإفراط وإجمالى الطلب على المياه.

والضغوط على موارد المياه تكون أيضاً ذات طبيعة نوعية، إذ أن كمية المبيدات والنترات تكون مفرطة فى العديد من المجارى المائية خاصة فى الشمال. ونشير هنا إلى أن 27 مليون فرد من سكان منطقة البحر المتوسط غير متاح لهم الوصول إلى نظام تطهير محسن. وهذه المشكلة تعانى منها بوجه خاص المغرب وتركيا والجزائر والأراضى الفلسطينية. والعديد من المجارى المائية تعانى من تلوث مزمن بسبب ما يلقى فيها من مخلفات منزلية وصناعية.

ومن المقطوع به أن تنامى هذه الضغوط له نتائجه الوخيمة العواقب: إفساد نظم المياه، انهيارات شديدة فى مستويات طبقات المياه الجوفية، نضوب المصادر، تراجع الدلتا (50 متر فى دلتا Ebre)، ولعل دلتا النيل هى الأكثر تأثراً فى هذا الصدد، تدهور نوعية المياه الموزعة، زيادة تكاليف التموين والنزاعات حول الاستخدام، انكماش مناطق المياه وخسارة لا تعوض لرأس المال الطبيعى بالنسبة للأجيال المستقبلة.

ومن أجل تلبية طلب متنامى، تحبذ الاستراتيجيات الوطنية زيادة المعروض من المياه بمضاعفة الإنشاءات؛ وفى هذا الإطار تم بناء ما يزيد على 500 خزان وسد خلال القرن الماضى، وجارى تنفيذ إنشاءات ضخمة فى مصر وليبيا علاوة على تلك المبرمجة فى الجزائر والمغرب وتركيا وقبرص وأسبانيا واليونان... بيد أن الكثير من السدود فى دول الجنوب والشرق سوف تفقد الجزء الأكبر من طاقتها بسبب اتساخ وتوحل الخزانات - خزانات الجزائر فقدت بالفعل ربع قدرتها الأولية. وبما أن المواقع المتاحة عددها محدود، فإن عهد ما " بعد السدود " سوف يبدأ فى نهاية القرن الحادى والعشرين فى معظم هذه الدول.

خريطة 5: مجارى المياه الرئيسية التى تعانى من تلوث مزمن

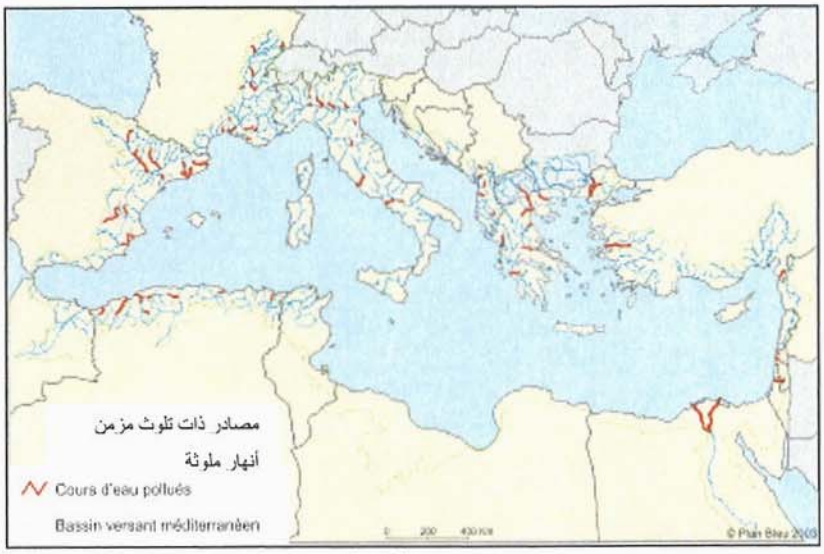

المصدر: الخطة الزرقاء

وقد أقدمت عدة دول على إنتاج المياه انطلاقاً من مصادر غير تقليدية، وفى هذا الصدد سجلت زيادة ملموسة فى إعادة استخدام المرتد من مياه الصرف الزراعى (12.6 كم3 /سنويا)، وهو الأمر الذى لا يخلو من مشكلات، وإعادة استخدام مياه الصرف فى الرى والتى من المنتظر أن تصل كميتها الإجمالية عام 2025 إلى 5.7 كم3 على مستوى الحوض المتوسطى، وأيضاً الإنتاج الصناعى للمياه العذبة بواسطة إزالة ملوحة مياه البحر أو المياه شديدة الملوحة (0.2% من الطلب الإجمالى)[13]. بيد يتعين تناول هذا البعد من منظور النسبية، طالما من المنتظر فى أفق عام 2025 ألا يتجاوز إجمالى إعادة استخدام المياه وإزالة الملوحة على أكثر تقدير 25 كم3، منها 10/9 فى مصر باستخدام مردود مياه الصرف الزراعى.

[13] تم تخصيص استثمارات كبيرة لصالح إزالة ملوحة مياه البحر و المياه شديدة الملوحة فى أسبانيا والجزائر وإسرائيل.

ومن ثم تكون سياسات العرض قد بلغت أقصى حدودها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفى مواجهة سيناريو توجهى ينذر بتصاعد حتمى للمشكلات، فإن السيناريو البديل يراهن على إرساء سياسات تطوعية:

- زيادة طاقة الاستغلال بواسطة آليات أفضل لحفظ المياه والحفاظ على التربة وأيضاً بواسطة اللجوء المتزايد إلى التعبئة الاصطناعية لمصادر المياه الجوفية فى المناطق الجافة.
- وعلى الأخص الاستخدام الفعال والاقتصادى أو " إدارة الطلب على المياه ".

وفى هذا الصدد تكون لهوامش التقدم أهميتها طالما أن إدارة أفضل للطلب من شأنها السماح بوفورات نظرية على مستوى الحوض المتفرع قد تبلغ إجمالاً 54 كم 3 من المياه فى 2025، حسب توقعات السيناريو الأساسي، منها 34 كم^3 فى الجنوب والشرق (شكل9). ومجال التوفير على مستوى الدول يخص الزراعة بنسبة 65% (تراجع خسائر النقل إلى 10%، فعالية كفاية مياه الرى بنسبة 80%)، و22 % للصناعة (ارتفاع معدل إعادة التدوير إلى 50%) و13% للمحليات (انخفاض خسائر النقل إلى 15 % والترسب لدى المستخدمين إلى 10%). ولا شك أن التنفيذ ولو الجزئى لهذا المنهج من شأنه أن يسمح باستقرار الطلب وبالتالى تفادى جزء كبير من الأزمات المعلنة.

وإجمالاً، على مدى 25 سنة قد يتأتى استرجاع 675 كم3 من المياه بما يمثل وفر مالى قدره 270 مليار يورو (11 مليار فى المتوسط سنوياً) بمتوسط تكلفة 0.40 يورو للمتر المكعب. وكل هذا الوفر هو أيضاً بمثابة أرباح صافية. والدراسات النادرة المتاحة تبين فى الواقع وجود تفاوتات تتراوح بين 1و3 بل 1 و 10 بين تكلفة المتر المكعب من المياه المدخرة وتكلفة المتر المكعب من المياه المعبأة.

شكل9 إقتصا د المياه، إدارة أفضل للطلب، السيناريو البديل 2025

الطلب على المياه لكل قطاع، السيناريو الأساسي و البديل، حوض مائي، **2000 -2025**

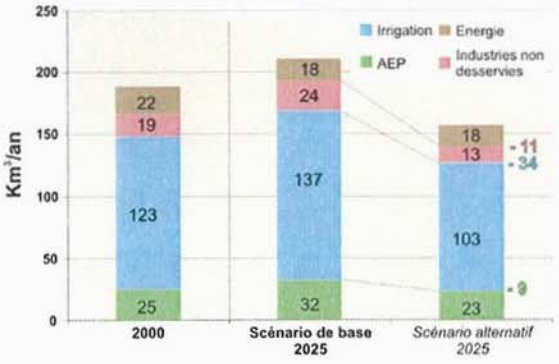

الطلب الكلى على المياه، السيناريو الأساسي و البديل، حوض مائي، 2000 -2025

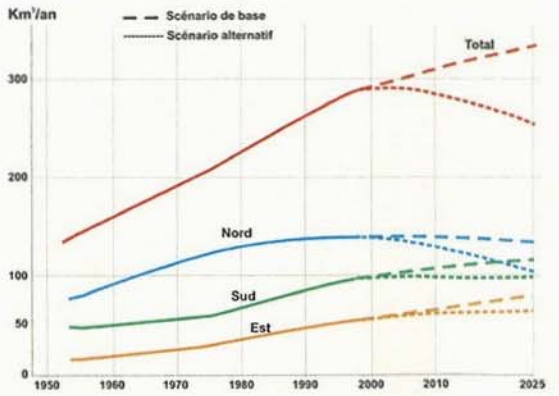

المصدر: الخطة الزرقاء

ورهان إدارة الطلب على المياه لا يتمثل فقط فى تحقيق وفر مادى، وإنما يتمثل أيضاً فى تقدير أفضل لقيمة المياه المعبأة اقتصادياً واجتماعياً وأيضاً الأخذ فى الحسبان لاحتياجات المياه الخاصة بالنظم البيئية، لا سيما لضمان تغذية المناطق الرطبة بالمياه خاصة وأنها فى أغلبيتها تقترن بأهمية عالمية.

وتبين عدة تجارب حديثة أن مثل هذه السياسات هى ممكنة وذات مردود مزدوج، اقتصادى وبيئى؛ فعلى سبيل المثال أقدمت تونس على تنفيذ استراتيجية وطنية تهدف إلى الاقتصاد فى مياه الرى وتشمل إنشاء اتحادات للمستخدمين إلى جانب جباية رسوم سمحت بتغطية تدريجية للتكاليف والأدوات المالية المحددة الهدف لتجهيز المساحات الزراعية بالتكنولوجيات التى تكفل وفراً فى استخدام المياه علاوة على مساندة إيرادات المزارعين. وقد سمحت هذه السياسة منذ 1996 بتحقيق استقرار على صعيد الطلب على مياه الرى رغم التنمية الزراعية كما كفلت تأمين احتياجات قطاع السياحة، مصدر النقد الأجنبى، والمدن، مصدر السلام الاجتماعى. وفى المغرب سمح تحسين إدارة المياه فى منطقة الرباط-الدار البيضاء بتأخير أو تجنب تحقيق استثمارات باهظة التكلفة (سدود، قنوات تحويل) كانت مقررة فى إطار الخطة الرئيسة للسنة 1980.

والمضى بخطى سريعة وبتصميم نحو مثل هذا السيناريو يفترض معه تحقيق إصلاحات تبرز بوضوح هدف الإدارة المتكاملة للمياه فى جميع السياسات (ولا سيما الزراعية) وتولد وسائل تطبيقها، إلى جانب إعداد خطط فعالية ونظم تمويل لها طابع الاستمرارية. ودعم الاستثمارات لصالح أعمال التطهير (فى الجنوب والشرق) وتطور الدعم ونظام الرسوم بهدف تعبئة العناصر الفاعلة وتحميلها المسئولية (إدارة الطلب) إنما يمثلان محورى عمل ذا أولوية. والواقع أنه من الممكن تحقيق تقدم كبير بواسطة هذه الأداة[14]، إذ أن دولا قليلة هى فقط التى أولت اهتماماً حقيقياً إزاء الأدوات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد فى استخدام المياه الزراعية وتقدير قيمتها. ومع ذلك فإن إدراك الرهانات ودعم القدرات المحلية فى مجال الإدارة هما بدورهما عاملان حاسمان لا يقلان أهمية عن عنصر الوسائل والأدوات المالية. والتعاون الإقليمى الذى يقترن بتقليد طويل الأمد فى مجال المياه بمنطقة البحر المتوسط منوط به دور رئيسى لا بد وأن يضطلع به لحفز وتعجيل ظهور التغييرات المرتقبة والمنشودة.

الاقتصاد فى استخدام الطاقة والطاقات المتجددة: قدرات كامنة غير مستغلة بالقدر الكافى

هناك أربع دول تصدر الهيدراكاربورات (الجزائر، ليبيا، مصر وسوريا) و50% من بترولها و90% من غازها إلى دول أخرى متوسطية، بينما تعتمد جميع الدول الأخرى فى سد احتياجاتها من مواد الطاقة على الاستيراد. والدول الأربع الكبرى المطلة على البحر المتوسط (أسبانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان) هى وحدها مسئولة عن حوالى70% من انبعاث ثانى أوكسيد الكربون فى المنطقة.

وجدير بالتنويه أن الطلب على الطاقة الأولية بالدول المتوسطية زاد بحوالى المثلين فيما بين 1970 و 2000. ووسائل النقل باتت تمثل المستهلك الأول للطاقة فى الضفة الشمالية بنسبة بلغت 32% فى عام 2000 مقابل 21% فى 1971. وفى الجنوب والشرق ينتقل هذا المركز إلى قطاع الإسكان الذى يشهد تقدما مدهشاً حتى أنه يمثل مع القطاع الثالث حوالى 30% من الطلب الكلى.

والسيناريو التوجهى الذى يرتكز على التوجهات الرئيسة لإستراتيجيات الطاقة الخاصة بالدول والشركات الكبرى العاملة فى المنطقة، لا يولى أولوية كبيرة للاعتدال فى مجال الطاقة حتى وإن كان قد تحقق تقدم تكنولوجى ولد انخفاضاً فى **كثافة استخدام الطاقة**[15]. ولا يزال الطلب يتزايد بنسبة 65% مع توقع وصوله إلى 1365 Mtep فى 2025. وفى الضفتين الجنوبية والشرقية وحيث يرتفع معدل الزيادة بمقدار أربعة أمثال، من المتوقع أن تمثلا40% من الطلب الكلى فى 2025 مقابل 10% فى عام 2000. وسوف تصبح تركيا ثانى أكبر مستهلك فى المنطقة (شكل10).

إسرائيل, فرنسا ومالطة من أكثر البلدان تقدماً في هذا المجال

[15] العلاقة بين الاستهلاك الإجمالى للطاقة التجارية والطاقة الأولية لدولة وإجمالى ناتجها المحلى.

شكل10: الطلب على الطاقة الأولية: السيناريو الأساسى لعام 2005

الطلب على الطاقة الأولية، التطورات والتقديرات فى 2025(سيناريو اتجاهى)

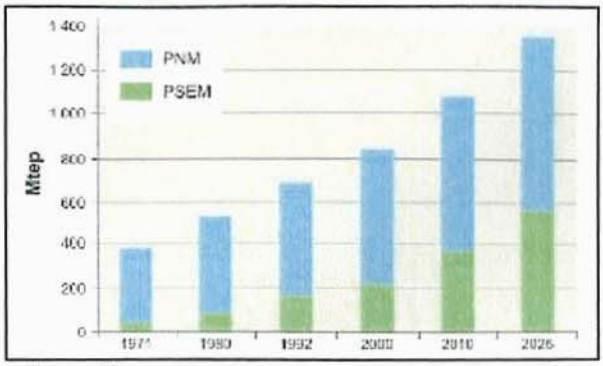

أكبر ستة مستهلكين للطاقة فى منطقة البحر المتوسط

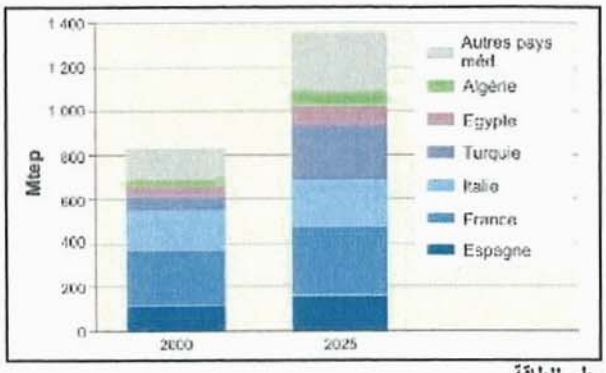

المصدر: المرصد المتوسطى للطاقة

والمشاهد أن مصادر الطاقة الجوفية (البترول، الغاز، الفحم) هى التى تشكل مصدر معظم الإمدادات التموينية: أكثر من 75% من استهلاك الشمال، و96% من استهلاك الجنوب والشرق. ومن جهة أخرى يسجل الغاز الطبيعى زيادة كبيرة نسبياً. وفى التقدير أن مواد الطاقة الحفرية سوف تظل تمثل فى عام 2025, 87% من الطلب الكلى على الطاقة، مقابل 9% للنووى (فرنسا، أسبانيا، سلوفينيا) و4% فقط للطاقات المتجددة (فيما عدا الكتلة الإحيائية) رغم أنها سجلت زيادة قدرها أربعة أمثال فى خلال 25 سنة.

وينذر السيناريو الأساسى بزيادة المخاطر:

- ***خطر جيوبوليتيكى مع تزايد التبعية على صعيد الطاقة***: إستيراد 530 Mtep من الهيدروكربورات فى عام 2005 مقابل 290 فى عام 2000 وانخفاض القدرات التصديرية للدول المنتجة المتوسطية.
- *خطر اجتماعى واقتصادى* مع ارتفاع فى تكاليف التموين وتداعياته على فاتورة الطاقة الخاصة بالدول والمنازل والمشروعات.
- *خطر بيئى مع إسهام أكبر للمنطقة فى انبعاث الغاز المتسبب فى الانحباس الحرارى* والتأثيرات الناتجة عن تنمية البنية الأساسية فى مجال الطاقة ووسائل نقل الهيدروكربورات.

أما السيناريو البديل للخطة الزرقاء (شكل11) والذى يرتكز على استخدام أفضل للتكنولوجيات المتاحة بالفعل، فإنه على العكس يراهن على استخدام أكثر اعتدالاً ورشاداً وعلى تنمية سريعة لمواد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، والطاقة المولدة من الرياح). وتشير الاحتمالات التى تحظى بتوافق واسع فى الآراء إلى توفير بنسبة تتراوح بين 20 و25% من الطلب الكلى على الطاقة من الآن وحتى 2025، و 14% من الطاقات المتجددة فى الحساب الختامى بدلاً من 4% فى السيناريو الأولى. ويمثل الإسكان أهم مجالات اقتصاد الطاقة، لا سيما فى الضفتين الجنوبية والشرقية اللتين تشهدان ذروة النمو السكانى.

شكل11: خفض استخدام الطاقة وانبعاث غاز ثانى أوكسيد الكربون فى ظل السيناريو البديل، 2025
(مجموع دول منطقة البحر المتوسط)

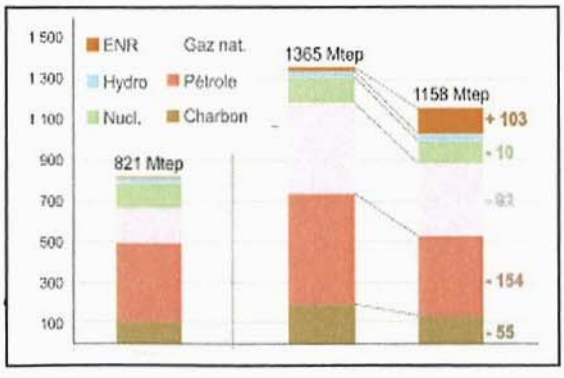

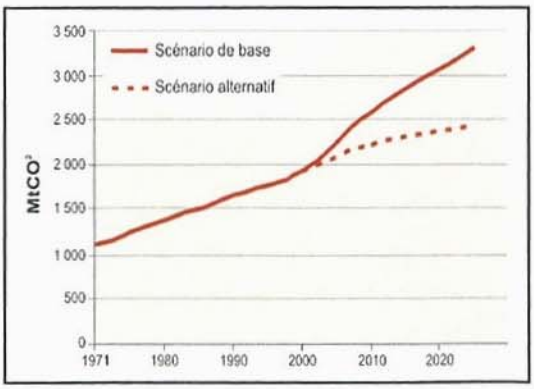

انبعاث ثانى أوكسيد الكربون وفقاً للسيناريوهين
المصدر: الخطة الزرقاء-المرصد المتوسطى للطاقة

تبين المقارنات بين الدول والأمثلة العديدة البارزة فى هذا الصدد أن مثل هذا السيناريو هو ممكن فضل ا عن أنه ذو مردود مزدوج (مكسب بيئى واقتصادى). وإيطاليا (فى الشمال) فى مجال خفض كثافة الطاقة وتركيا (فى الجنوب) فى مجال السخانات الشمسية تقدمان مثالين يوضحان أن المردود على الاستثمارات يكون عادة قصير الأجل: بضعة سنوات فقط، وأحياناً بضعة أشهر.

وينطوى السيناريو البديل على مزايا ضخمة:

- ادخار كلى فى استخدام الطاقة من المتوقع أن يصل فى 2025 إلى 208 Mtep، أى حوالى نصف الزيادة المعلنة فى الطلب فيما بين 2000 و2025.
- 1092 مليار دولار أمريكى على 25 سنة (44 مليار سنوياً فى المتوسط) نفقات يتم تجنبها (بسعر 60 دولاراً للبرميل).
- تقليل التبعية فى الطاقة إلى 18% (مقابل 38% فى ظل السيناريو الاتجاهى).
- بناء على الأقل 154 مفاعلاً قوة 500 ميجاوات،معظمها على الساحل المتوسطى.
- إنتاج 860 مليون طن من ثانى أوكسيد الكربون فى 2025.
- توفير العديد من فرص العمل فى القطاعات المبتكرة لعهد "ما بعد البترول".
- إعداد وتأهيل المنطقة لتغييرات أكثر عمقاً تكون لازمة فى الأجل المتوسط للإسهام فى الحد من سخونة الجو.

وتنفيذ السيناريو البديل يفترض إجراء تغيير جذرى فى مناهج التفكير والتخطيط والإدارة فى مجال الطاقة من أجل تنويع السياسات وتعبئة أكبر عدد ممكن من العناصر الفاعلة وتحميلها المسئولية فى هذا الصدد. كما تلزم أيضاً قوة دفع وحوافز عامة من خلال الاستراتيجيات الوطنية على أن تصاحب ذلك نظم تمويل مستقرة وجهود على صعيد البحوث والتنمية والاتصالات والتدريب. ولكى يتأتى تطوير وتغيير السلوكيات لا بد من حوافز ومؤشر أسعار واضح. والسعر المرتفع للكيلوات/ساعة فى مجال الإسكان سمح مثلاً بتنمية واسعة للسخانات الشمسية فى الأراضى الفلسطينية وقبرص وإسرائيل. والمطلوب أيضاً العودة إلى نماذج معمارية وحضرية متوسطية تتلاءم مع مناخ فى هذه المنطقة

وسائل النقل: الحد من تعاظم حجم الضجيج والأضرار

شهدت حركة النقل نمواً فاق بكثير النمو السكانى والاقتصادى فى الفترة ما بين 1970 و2000: كانت الزيادة 4.9% سنوياً بالنسبة للركاب و3.8% للبضائع (غير البحرية). وقد تركزت الزيادة فى حركة النقل أساساً على حجم الانتقالات عبر الطرق التى مثلت فى 1999 حوالى 88% من انتقالات المسافرين البرية و82% من حركة نقل البضائع. والسكك الحديدية تضطلع بدور رئيسى فى مصر (47% من الإجمالى) وفى دول شرق البحر الأدرياتيكى (23%). والزيادة الكبيرة فى النقل الجوى (7.3% سنوياً) إنما ترتبط بتنمية السياحة.

كما شهد النقل البحرى للبضائع نمواً كبيراً (4% سنوياً) رغم رصد تدنى تنافسية شركات النقل الأورومتوسطية شمال/جنوب. فالأسطول المتوسطى بات فى معظمه يخضع لرقابة متقلصة وبالتالى يتم استخدامه فى نقل مواد خطيرة. كما أن تدفقات الترانزيت البحرى تمثل حوالى 40% من حركة النقل المتوسطية. وإغلاق طرق الترانزيت البرية من خلال يوغوسلافيا سابقاً أثناء النزاعات والحروب أدى إلى إرساء شبكات موجهة تستخدم الطريق البحرى للتبادلات التجارية بين اليونان وتركيا مع أوروبا الغربية، استمر وجودها بعد انتهاء الحروب بما أكد سلامة الأساس الاقتصادى لنظم النقل هذه علاوة على أنها أكثر "دواماً".

وينولد عن وسائل النقل كم هائل من الأضرار والضجيج وأوجه الإزعاج بإعتبار أنها:

- مسئولة عن التلوث الذى أدى إلى ثقوب في الأوزون.
- هى الأصل وراء أغلبية أسباب التلوث السمعي التي يعاني منها 51% من السكان فى إسرائيل ، و45% فى مالطا و33% فى إيطاليا.
- هى فى معظمها مصدر للتلوث الناجم عن وقود الهيدروكاربورات (مكونات عضوية طيارة، بنزين).
- كما أنها السبب الأصلى وراء حوالى ثلث انبعاثات ثانى اوكسيد الكربون والجزيئات و70% من عادم اوكسيد الأزوت فى التجمعات السكانية الكبيرة بالضفة الشمالية.

- كما أنها تولد التكاليف المرتفعة والمتنامية لازدحام الطرق[16] فى أوروبا المتوسطية 016% سنوياً). وقد قدرت إجمالاً[17] بحوالى 41 مليار دولار بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط فى عام 2000، منها مثلاً 14 مليار تخص فرنسا مقابل 1.6 لتركيا.
- هى من الأسباب المهمة وراء انسداد مسام التربة (بسبب إنشاء البنية الأساسية) وبالتالى تزايد القابلية للتعرض لخطر الفيضانات وفقدان التنوع البيولوجى.
- هى الناقلة لمواد البناء الخرسانى على الساحل عند إنشاء الطرق على امتداد الشواطىء وبالقرب منها.

وقد سجلت نقاط تقدم ملموسة فى مجال التلوث البحرى: التلوث العملياتى بواسطة الهيدراكاربورات تراجع إلى الخمس فيما بين 1985 و2000 بفضل إحكام القواعد واللوائح ولا سيما تركيب صهاريج بحجر الرص . ورغم كونها غير مشروعة فإن الملوثات الناجمة عن مياه الصهاريج لا تزال تتراوح بين 100000 و150000 طن سنوياً.

وفى 2025، ينذر السيناريو التوجهى بزيادة هائلة فى الضغوط: تضاعف حجم النقل البرى بمقدار 2.6 (شكل12)، و3.7 بالنسبة للنقل البحرى وبمقدار المثلين تقريباً بالنسبة لنقل الركاب. وسوف تعمم السيارات فى الجنوب قبل عام 2025، وهو التطور الذى سيكون له تأثيرات وخيمة العواقب من حيث الاختناقات المرورية والازدحام والتلوث السمعى وانبعاث الغازات المتسببة فى الانحباس الحرارى والتلوث المحلى. ومع النمو الهائل فى حركة النقل فإن البحر المتوسط، الذى شهد 156 حادثة انتشار بقع زيتية فى مياهه فى الفترة من 1977 حتى 2000، ليس بمنأى عن التعرض لكارثة من نمط بريستيج أو إيريكا والتى قد تصل تكلفتها إلى مستوى أعلى بكثير من تكلفة الكوارث التى تعرض لها المحيط الأطلنطى.

شكل 12: النقل البرى والجوى وبواسطة السكك الحديدية: التطور والسيناريو الاتجاهى فى 2005

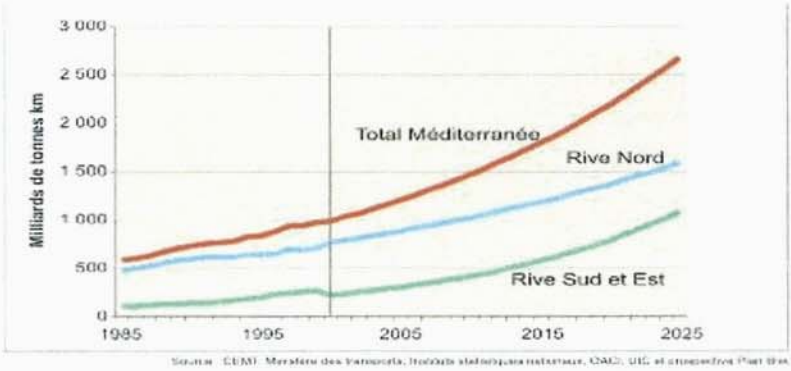

المصدر:وزارة النقل، والمعاهد الإحصائية الوطنية ومؤشرات الرؤية المستقبلية للخطة الزرقاء

ويراهن السيناريو البديل على:

- الفصل بين الحركة الآلية والنمو الاقتصادى، والاحتمال المرجح أن تقل حركة النقل فى 2005 بمقدار 8% مقارنة بالسيناريو الاتجاهى
- توزيع كيفى أكثر مواءمة لخطوط السكك الحديدية (التى سيصل نصيبها إلى 20%) ووسائل النقل البحرى.
- تطبيق موسع وأكثر إحكاماً لقواعد مكافحة التلوث بواسطة السفن.

ومن شأن تنفيذ هذا السيناريو تحقيق مكاسب مدهشة على صعيد انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون و COV الغازات (90000 طن يتم تفاديها) وNOx، وتكاليف الازدحام (توفير 41 مليار دولار)، وحوادث الطرق، والتلوث السمعي وتراجع التلوث البحري.

---

[16] وقت عمل ضائع، تلوث إضافى، استهلاك مبكر للعربات وبعض قطاعات الطرق، ضغوط على المستخدمين.

[17] تقدير الخطة الزرقاء استناداً على دراسة INFRAS/WW التكاليف الخارجية لحوادث وسائل النقل، تكاليف الازدحام والبيئة فى غرب أوروبا,2000.

ويفترض مثل هذا السيناريو تطوراً فى النظام المتوسطى وسياسات النقل، ويقصد هنا بوجه خاص توافر رؤية متوسطة وطويلة الأجل للتطورات المنشودة على عدة مستويات جغرافية (أورومتوسطية، وطنية، إقليمية ومحلية) من حيث الاستمرارية وضمان تمويل بنية أساسية دائمة للنقل وترشيد الرسوم والدعم وتعزيز التعاون الدولى من أجل ضبط عملية التحرر. ويجب على أوروبا أن تضطلع بدور أكبر ومتنامى كقطب يحقق عملية الضبط.

النطاقات الحضرية: إعادة إبتكار المدينة المتوسطية

زاد عدد سكان الحضر فى عموم الدول المطلة على البحر المتوسط من 94 مليون نسمة عام 1950 (44 % من إجمالي السكان) إلى 274 مليون فى عام 2000 (64%). وإضفاء الصبغة الحضرية بلغ درجة مدهشة فى الجنوب والشرق (خريطة6) حتى أنه من الوارد أن يصبح 74% من السكان حضريين بحلول عام 2025.

هناك اختلاف بين الضفتين من حيث الديناميكيات الحضرية؛ ففي الضفة الشمالية نشهد ما يشبه التشتيت للسكان والأيدي العاملة مع انخفاض في عدد السكان في وسط المدن. ولا شك أن الامتداد الحضري لا بد وأن يفرز تداعيات ثقيلة الوطأة تنعكس في تزايد الطابع المصطنع للمساحات وزيادة طول الطرق المستخدمة في النقل بواسطة السيارات. ومن جهة أخرى هناك فقدان لمساحات زراعية شاسعة يصل مثلاً إلى 276 هكتاراً سنوياً فى بادو/فينيسيا-ميستر. وعلى الضفة الجنوبية نجد أن النمو الحضري المتسارع لا ينتج عن تنمية اقتصادية على مستوى متعادل كما أن القدرات التقنية والمالية للمدن تتصف بالمحدودية. ومع اتساع المناطق الحضرية، تتضاعف مناطق الإسكان غير المخططة (ما بين 30 و60 % من الإجمالي) علاوة على تزايد أخطار عدم الاستقرار .

خريطة6: الكتل السكانية التى تضم 10000 شخص فأكثر: 1995،1990

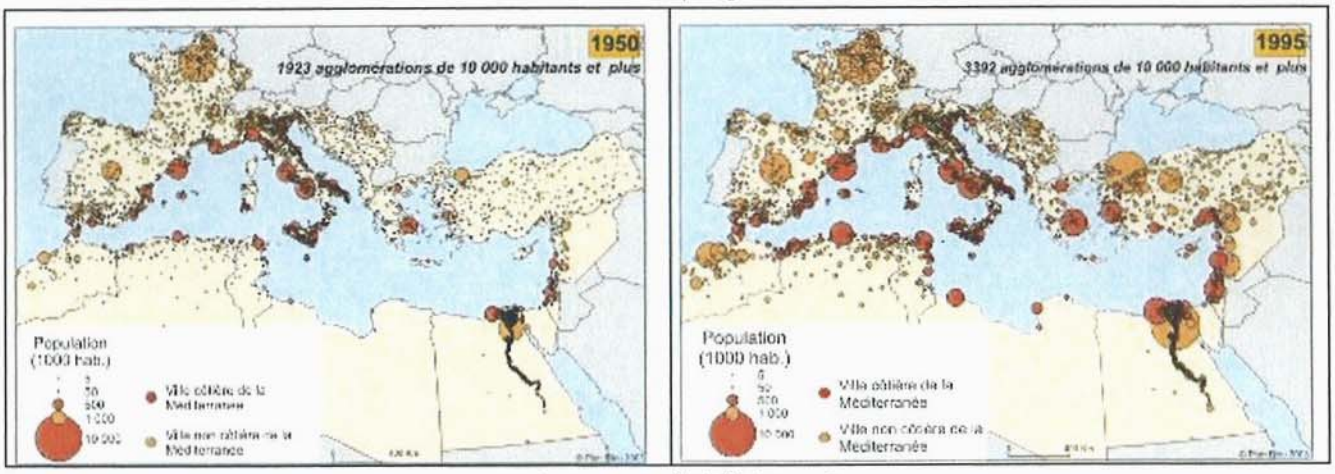

المصدر: الخطة الزرقاء حسب "جيوبوليس"

كما أن مشكلات إدارة المخلفات تعد مصدر قلق كبير فى الضفتين على حد سواء؛ إذ أن أكثر من 80% من المخلفات هي خارج السيطرة فى الجنوب والشرق حتى أن الإنتاج السنوي من المخلفات للفرد الواحد، لا يتجاوز حتى الآن 282 كيلوجراماً في المتوسط مقابل 566 كيلوجراماً في الشمال، يحتمل أن يصل إلى 600 كيلوجرام في عام 2025. بل من الوارد أن يزيد الحجم الإجمالي المنتج بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً في الجنوب ومثلين في الشمال بحلول هذا الأجل.

أما تلوث الهواء وتأثيراته على الصحة فإنها تمثل مصدر قلق مشترك آخر في الضفتين؛ ففي الشمال رغم ما تم تحقيقه من تقدم في عدة مجالات - وسائل النقل الجماعي الحضرية في مواقع نظيفة، تجديد وتحسين مواقف السيارات، التحديث الصناعي، انخفاض انبعاث غازاتCOV,Nox, SO2,PM10 (جزئيات µm10) - فإن عدة دراسات في علم الأوبئة اشارت إلى أن التلوث المناخي هو السبب وراء العديد من حالات الوفيات. وفى الجنوب والشرق يتجاوز تركز الجزيئات الدقيقة في المدن الحد الأقصى الذي تحدده القواعد السارية، هذا مع لفت النظر إلى أن التداعيات الخطيرة للتلوث على الصحة لم تخضع لتقويم دقيق وكاف. وإذا كانت معدلات السيارات الخاصة لا تزال محدودة (124 سيارة لكل 1000

شخص في 2003 مقابل 592 في الشمال)، فمن المرجح أن نشهد من الآن وحتى 2015 طفرة في عدد السيارات وبالتالي اختناق في حركة المرور من شأنها أن تؤدى إلى المزيد من تدهور نوعية الهواء في المدينة، بل وأيضاً في ضوء هذه الظروف لا بد وأن تتعاظم مخاطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي.

أما السيناريو البديل فإنه سوف يتمثل في العودة إلى نموذج متوسطي متطور لمدينة مختلطة ومندمجة للحد من درجة التمدد، وتنمية أنماط حياة أقل تبذيراً وأقل تسبباً في التلوث وتنشيط الاقتصاد الحضري بتعلية قيمة التراث ونظام الحياة في المجال المتوسطي. وتوجد العديد من التجارب لإحياء وتجديد الحضر تثبت قدرة المدن المتوسطية على إرساء " مشروعات حضرية " تهدف إلى إعادة بناء المدينة في ذات موقع المدينة القائمة وتعلية قيمة مكونات التراث التاريخي والثقافي، وهو ما ينطبق مثلاً على حالة كل من برشلونة ونابولي وحلب.

وتنفيذ هذا السيناريو يتطلب مضاعفة عمليات الإحياء والتجديد الحضرية إلى جانب انتهاج تخطيط متقاطع لوسائل النقل وتعمير المدن، بما يشجع التكثيف على امتداد محاور وسائل النقل الجماعي، والحفاظ على الأراضي الزراعية والأوساط الطبيعية وتوسيع الرقعة الخضراء. والواقع أن الدعم المتواصل لوسائل النقل الجماعي التي لا تسبب التلوث، والحد من حركة السيارات الخاصة، واستخدام أنواع الوقود الأقل تلويثاً، وانتهاج سياسات مقتصدة وسياسات لإعادة التدوير، هي أمور سوف تستلزم أيضاً خفض التنامي المعلن للتأثيرات البيئية. والخفض عند المنبع لحجم النفايات المنتجة وتعميم إعادة التدوير من شأنهما مثلاً السماح بالحد من إجمالي الإنتاج السنوي لنفايات الدول إلى 250 مليون طن عام 2025 مقابل حوالي 400 في إطار السيناريو التوجهي، أي أقل بـ 150 مليون طن بما يحق مكاسب مالية قدرها 3.8 مليار دولار.

ومثل هذا السيناريو يفترض تطوراً واضحاً على مستوى السياسات؛ فالدولة عليها دور لا بد وأن تضطلع به لتشجيع ومساندة المساعي المحلية التشاورية للتنمية الحضرية المستدامة. كما تلزم أشكال تعاقدية جديدة بين مختلف المستويات السياسية والإدارية علاوة على مساندة خاصة للمدن الصغيرة والمتوسطة. والممارسات التي تنطوي على مشاركة فى مجال استكشاف الأراضي من الممكن أن تمثل أداة مفيدة لرسم مستقبل يختار ولا يفرض. وهذا السيناريو يحث أيضاً على دعم البعد الحضري على صعيد التعاون المتوسطي والأورومتوسطي.

المجال الريفى: الاتجاه نحو انتهاج سياسات للتنمية الريفية المستدامة

زادت المساحات المروية بمقدار مثلين خلال أربعين سنة لكى تصل إلى 23 مليون هكتار فى عام 2000: ومن المحتمل أن تتجاوز 28 مليون هكتار بحلول عام 2025. ومع ذلك يتعين تقويم أهميتها بمنظر النسبية حيث أنها لا تمثل سوى 20% من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة (100% فى مصر). والزراعة تعتمد أساساً على الأمطار وجزء كبير من الريف (جبال وهضاب يابسة) يغلب عليه طابع الغابات الرعوية (خريطة7). ومعدلات التحريج والتشجير المرتفعة فى الشمال (42%) هى فى تزايد ملموس بينما هى شديدة الانخفاض فى الجنوب، من المغرب حتى تركيا (4.7%). وأهم الأقاليم الرعوية تقع أساساً فى المغرب وتركيا وأسبانيا وسوريا.

خريطة7: النظم الزراعية والطبيعية الرئيسة فى منطقة البحر المتوسط

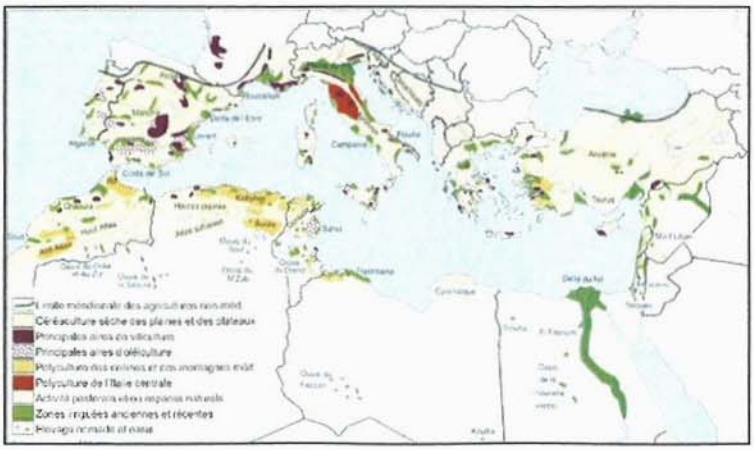

المصدر: المجلة الجغرافية للدول المتوسطية، المجلد 97 " 40 سنة من الجغرافيا المتوسطية،2001"

والواقع أن نقص المياه وعدم كفاية الأراضي ذات التربة عالية الجودة والنمو الديموجرافى المتسارع إنما يفسران حدة العجز فى الميزان التجاري الزراعى والأهمية التى تحظى بها واردات الحبوب. وفرنسا وأسبانيا وتركيا وحدها مثلت رصيداً تجارياً على درجة واضحة من الإيجابية فى 2001. كما نجحت سوريا فى الإبقاء على ميزانها فى حالة شبه توازن بينما صارت مصر وسوريا من كبار المستوردين. والتقدم الزراعى الجارى والذى قد يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى بنسبة 50% فى الجنوب والشرق من الآن وحتى عام 2025، لن يسمح بتحسين معدلات الاكتفاء الذاتى فى مجملها.

وفى الشمال تمثل المستجد السائد فى الانهيار الشديد فى حجم العمالة الزراعية مع تراجع بنسبة 74% فى تعداد السكان الزراعيين على مدى 40 سنة (شكل13). ونشير فى هذا المقام إلى أنه بعد مرحلة مهمة من الهجرة الريفية أسهمت فى دعم ظاهرة غلبة الطابع الساحلى، شهدنا فى عدد من الدول المتقدمة جهوداً أسهمت فى التجديد الريفى. ولا شك أن تنمية المنتجات ذات النوعية العالية والمنتجات الزراعية الغذائية والسياحة والاقتصاد السكنى، قد سمحت بتنويع الاقتصاد الريفى، ولكن دون أن تمنع انكماش المساحات؛ إذ أن الامتداد الحضرى وعدم إدارة الأقاليم الجبلية نتج عنهما تدهوراً ملموساً فى المشهد العام وخسارة على صعيد رأس المال المنتج والتنوع البيولوجى علاوة على قابلية متزايدة للتعرض لمخاطر الفيضانات والحرائق. كما تدهورت حالة البيئة بفعل تأثيرات وتداعيات النموذج الزراعى" المنتج بإفراط ": تلوث المياه والتربة بواسطة المبيدات والنترات[18]، التكديس ذو الإنتاجية العالية، وتدنى مستوى خصوبة التربة والإفراط فى استهلاك موارد المياه.

ومع ذلك هناك تطورات نحو سياسات مشتركة أكثر اندماجية رأت النور: إجراءات زراعية-بيئية، إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، برنامج للتنمية الريفية" ليدر "، إرساء شبكة " ناتورا 2000 ".وقد صارت إيطاليا دولة على أعلى مستوى على صعيد التنمية الزراعة البيولوجية التى تمثل 11.4% من إجمالى أراضيها الزراعية ومحاصيلها الدائمة. هذا بالإضافة إلى ظهور أجيال جديدة من المساحات المحمية وعناصر فاعلة حقيقية فى مجال التنمية المستدامة (ومن ذلك على سبيل المثال البساتين الطبيعية الإقليمية فى فرنسا، واحتياطى من الكائنات الحية.

المشاهد أنه فى الجنوب والشرق ورغم الهجرة الريفية والنزوح سجل تعداد السكان الزراعيين زيادة قدرها 10 مليون نسمة فى خلال 40 لكى يصل إلى 71 مليون فى عام 2000 (شكل 12) كما أن الفجوة فى الإنتاجية بين الضفتين لم تكف عن الاتساع. والعمالة غير الزراعية لا تزال محدودة الحجم. والزراعة المستمرة فى الاضطلاع بدور اجتماعى واقتصادى حاسم لها طابع شديد الازدواجية، يتجه نحو التفاقم، بين زراعة حديثة ومتطورة وكتلة من الملكيات الزراعية الصغيرة فى طريقها للتلاشى. هذا علاوة تصاعد الفقر فى الريف والفروق الهائلة بينه وبين الحضر، وفقاً لعدة مقاييس (سكان يعيشون تحت حد الفقر، إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، معدل الالتحاق بالمدارس، نسبة الأمية). وهناك ضغوط شديد تتعرض لها الموارد الطبيعية وينتج عنها اختفاء الغابات والتصحر والوحل السريع لمحتوى الخزانات وعدم انتظام الصرف وضياع بلا عودة للتنوع البيولوجى. ونشير فى هذا الصدد إلى أن التصحر أصاب 80% من المناطق اليابسة والجافة، وأراضى المرور ومحاصيل الأمطار هى الأكثر تأثراً ولكن أراضى الرى باتت بدورها مهددة.

شكل13: السكان الزراعين فى الدول المتوسطية: التطورات والتوقعات(بالآلاف، مع استبعاد فرنسا غير المتوسطية)

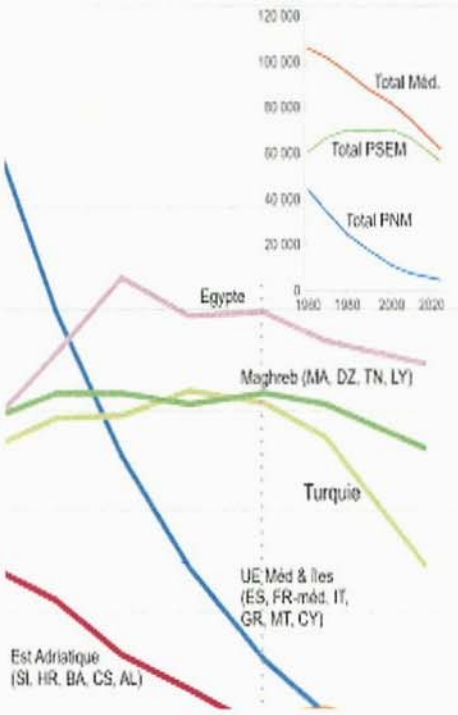

المصدر:الفاو، الرؤية المستقبلية للخطة الزرقاء

[18] تعد إسرائيل وفرنسا بل ومصر أيضاً ضمن أكبرر مستهلكين للأسمدة فى العالم، حيث يصل حجم استهلاكها إلى 260 كج سنوياً لكل هكتار. واستهلاك الأسمدة والمبيدات فى الجنوب والشرق يسجل ارتفاعاً فى سوريا (4% سنوياً) وتركيا تم الحد من الاستهلاك بإلغاء المعونات التى فرضتها خطط التصحيح الهيكلي.

وهذا التدهور ينتج أساساً عن النشاط الرعوى المفرط، وزراعة محاصيل خاصة ذات طبيعة رعوية وغابية، والاستخدام غير الملائم للتربة، وعدم كفاية التصريف فى الأراضى التى تعتمد على الرى، الاقتطاع المفرط لخشب التحطيب. وفى تركيا صار هناك 1.5 مليون هكتار غير صالحة للزراعة بسبب الملوحة. أما فى تونس فإن الخسارة السنوية من الأراضى ترجع إلى عدة أسباب أدت إلى تدهور التربة (الانجراف بفعل المياه والرياح، الملوحة...)، ويقدر حجم هذه الخسائر بـ 37000 هكتار، منها 13000 هكتار تدهورت حالتها على نحو يستحيل معالجته.

والثابت أن سياسات مكافحة التصحر الفائقة التقنية لم تدرج بالقدر الكافى فى سياسات التنمية الريفية التى ظلت قاصرة. والمساحات المحمية لم تتمكن من القيام، على النحو القائم فى بعض دول الضفة الأخرى، بدور المعمل للتنمية المستدامة. وعلى عكس الضفة الشمالية حيث نجد أن اغلب المساحات تنتمى إلى الفئة V حسب تصنيفت الإتحاد الدولي لصون الطبيعة IUCN (المشاهد المحمية)، فإن تلك الموجودة فى الضفة الجنوبية والشرقية تنتمى إلى الفئة 1 من IUCN (المحميات الوطنية) والمساحة المغطاة شهدت انكماشاً ملموساً. وفى 2004 لم تضم منطقة البحر المتوسط سوى 5,5% من المساحات المحمية بينما تصل التغطية العالمية إلى 12.7% (شكل14).

شكل 14: تغطية المساحات المحمية (القارية والبحرية والساحلية) فى منطقة البحر المتوسط

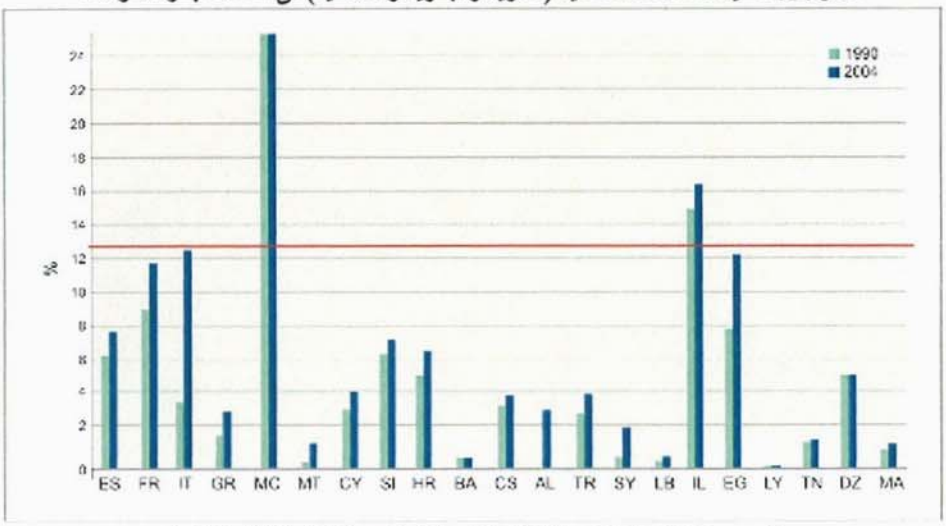

المصدر: IUCN،2004، وفقاً لقائمة المساحات المحمية الخاصة بالأمم المتحدة

يطرح السيناريو التوجهى احتمال تحرير متبادل ولكن تدريجى للتجارة الزراعية بين الضفتين، وسياسة زراعية مشتركة تمتد إلى الدول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبى دون الدول الأخرى وعدم كفاية سياسات التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالعمالة الزراعية فإنها ستظل متفاوتة من ضفة إلى أخرى: انخفاض آخر بنسبة 50% فى الشمال، وبداية إنخفاض فى الجنوب والشرق، وانخفاض أكبر فى تركيا. أما السكان الريفيين فإنهم سيظلون على ما هم عليه تقريباً من حيث القيمة المطلقة. والهجرة الريفية التى ستظل إذن على كثافتها فى الجنوب والشرق، يحتمل أن يتعاظم حجمها فى حالة تحرير متسارع ومتبادل للتجارة الأورومتوسطية للمنتجات الزراعية.

وتتمثل أهم مخاطر هذا السيناريو الإتجاهى فى الآتى:

- استمرار أو تفاقم مشكلة التصحر والفقر على مستوى الريف فى الجنوب والشرق.
- تفاقم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة (ضغوط متزايدة على المدن وتصاعد الهجرة الريفية، والتوحل السريع لمحتوى الخزانات وضياع بلا رجعة للتنوع البيولوجى).
- فقدان أكثر من 1.5 مليون هكتار من الأراضى الزراعية عالية الجودة بسبب زحف الحضر ومشروعات إنشاء البنية الأساسية.

- تدهور الموارد المائية وزيادة القابلية للتعرض لمخاطر الحرائق والفيضانات.

ويراهن السيناريو البديل على:

- تسريع إيقاع الخطوات الانتقالية نحو تجديد حضري في الدول النامية.
- اعتراف أكبر بقيمة الأدوار المتعددة للزراعة والغابة في المجال المتوسطي[19]، وبدور خزانات توزيع المياه في المناطق الجبلية وأهمية حماية الأراضي الزراعية المجاورة للمدن.
- تثمين نوعية وتنوع المنتجات والمشاهد والأراضي مع إجادة الاستفادة من تزايد الطلب الدولي والداخلي على المنتجات النموذجية وسياحة الريف والطبيعة إلى جانب إنعاش وتجديد حيوية الجبال حول مفهوم الحديقة المتوسطية.
- تقليص مظاهر التدهور البيئي المستحيل معالجتها، ولا سيما التصحر وإضفاء الصبغة الاصطناعية على الأراضي الزراعية عالية الجودة وفقدان التنوع الحيوي. وفي هذا الصدد لا بد وأن يكون الهدف هو الحد بسرعة، وبمقدار الثلث على الأقل، من معدل فقدان الأراضي الزراعية وتوحل مياه الخزانات وتلك المحتجزة بواسطة السدود.

والواقع أن خفض الفقر والتصحر وتنمية الاقتصادات الوطنية يستلزمان خطوات تقدم متزامنة على صعيد التجهيزات، والخدمات الأساسية، والتحديث الزراعي وتنويع الاقتصاد الريفي (السياحة، الزراعة الغذائية، الصناعات الحرفية، الخدمات مع دعم المدن الصغيرة، الصناعة)، بالإضافة إلى توضيح حقوق وقواعد الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتنفيذ مثل هذا السيناريو سوف يتطلب بالضرورة تطوراً هاماً في السياسات والنظم الإدارية نحو مناهج لامركزية للتنمية الريفية المستدامة، مناهج إقليمية ومتكاملة ومعبئة للعناصر المحلية والمهنية (مناهج ترتكز على المشاركة). وجدير بالتنويه أن أولى تجارب التي طبقت في هذا الصدد كانت في دول المغرب العربي، وقد أثبتت سلامة أساس هذه المناهج الجديدة التي تجعل من العناصر الفاعلة الريفية شركاء ولكنها أبرزت أيضاً حقيقة أنه لا تزال هناك الكثير من العقبات التي يتعين تخطيها للانتقال من تنمية مدارة إلى تنمية ترتكز على روح المسئولية. وقد يلزم في هذا الصدد إنشاء صناديق وزارية للتنمية الريفية تتصف بالاستخدام المرن. والمناهج من نوع " احتياطي التنوع البيولوجي " (اليونسكو) أو " المحميات الطبيعية الإقليمية"، والتي تتعلق بوجه خاص بإدارة الدائمة والتثمين الاقتصادي للمساحات والنطاقات " الطبيعية" في هذه المنطقة من العالم، إنما هي مناهج جديرة بأن يهتم بتنميتها.

وتنفيذ هذا السيناريو يستلزم، من جهة أخرى، إدماج قوى لأهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الشراكة الأورومتوسطية؛ وهو ما يعني إدراك أوروبا للتحديات والمخاطر المتوسطية، واتباع منهج تدريجي ومترابط للتحرر الاقتصادي ومساندة كبيرة للدول النامية تصاحبها برامج تعاون لامركزية. وغني عن التأكيد في هذا الصدد أنه لا بد وأن يدرج ضمن أهم أهداف التعاون الإقليمي هدف تنمية وترويج النظام الغذائي المتوسطي، وهو ما بادرت بتحقيقه بالفعل منظمة الصحة العالمية والدول الأنجلو-ساكسونية بغية الحد من التكلفة الاجتماعية المتزايدة لأمراض القلب والأوعية وبعض أنواع الأمراض السرطانية.

الساحل: وضع نهاية للتدهور المستمر وضمان تنمية متوازنة

يمثل الساحل رأسمال لا يقدر بثمن بفضل قيمة نظمه الإيكولوجية وتراثه الثقافي وأهمية وظيفته الاجتماعية وهويته البحرية. والصيد ذو الطابع الحرفي المتميز له أيضاً قيمة اجتماعية وثقافية كبيرة.

كما أنه يشكل نطاقاً محل أطماع كثيرة تتركز فيه البنية الأساسية لوسائل النقل، وأعمال التعمير السياحي وعدد من المنشآت الصناعية. ونشير هنا إلى أنه في عام 2000 تم إحصاء 70 مليون حضري، و584 كتلة سكنية على الشاطىء، و175 مليون سائح، و750 ميناء للترفيه، و286 ميناء تجاري، و248 منشأة للطاقة، و238 مصنعاً لإزالة الملوحة، و112 مطاراً والعديد من الطرق ذات الكثافة المرورية العالية (خريطة8). وعلى صعيد التربية السمكية المكثفة، نموه بأنها سجلت فيما يتعلق بأسماك القاروس والمرجان نمواً مدهشاً منذ 1990، لا سيما في اليونان وتركيا.

---

[19] على سبيل المثال لا تمثل أخشاب التصنيع سوى 9% من قيمة استخدام الغابات الإيطالية مقابل 10% لأخشاب الحطب و11% للإجمالي "الترفيه، الصيد..) و58% لدورة المياه. وفي المغرب تمثل الأخشاب المستخدمة في إشعال النيران 30% من القيمة الإجمالية للغابات بينما تمثل المراعي 23% (المصدر ميدفوريكس).

خريطة 8: البنية الأساسية للطرق والمطارات والموانى على امتداد الساحل

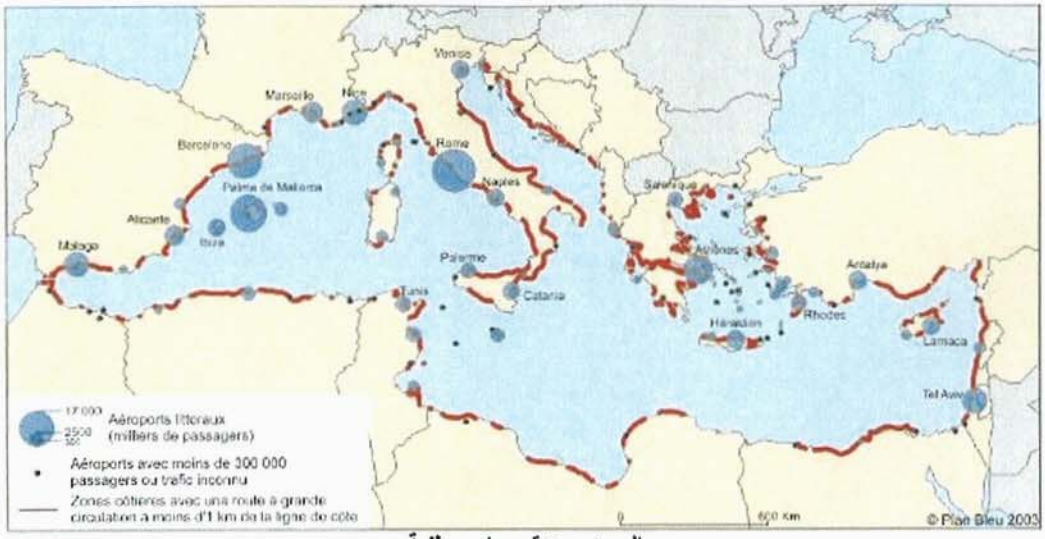

المصدر: عدة مصادر وطنية

ومن المسلم به أن الضفتين تتعرضان لضغوط ومظاهر تدهور متنامية، كما من المشاهد أيضاً ارتفاع معدل إضفاء صبغة اصطناعية على الشواطىء. وفى هذا الصدد اقتطعت قطاعات بالكامل من الساحل تم شغلها بأبنية خرسانية على مدى مساحة زمنية تقل عن عمر جيل، مما ترتب عليه تدهور مستمر وغير قابل للمعالجة على مستوى المشهد العام والمنظر الطبيعية فضلاً اختفاء الكثير من الأبنية والتنوع البيولوجى. ومن جهة أخرى، فإن انخفاض حجم الطمى ورواسب الأنهار (انخفاض بنسبة 90% فى خلال 50 سنة)، وعمليات الاستخراج غير المشروعة للرمال والبناء المخالف بالقرب من الشاطىء هى جميعها عوامل تضافرت آثارها ونتائجها. والنتائج الاقتصادية لاجتراف الشواطىء قد تكون وخيمة العواقب. ونذكر على سبيل المثال أن طنجة فقدت 53% من فنادقها السياحية على إثر تآكل الشواطىء فى التسعينيات. كما أن البحر المتوسط هو أيضاً ضحية الإفراط فى نشاط الصيد (فقد كبير فى العمالة بإيطاليا) والغزوات البيولوجية: تم إدخال حوالى 500 صنف بحرى أجنبى على النظام الإيكولوجى المتوسطى، وهناك 104 أصناف فى حالة خطر منها عجل البحر والسلحفاة البحرية.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى خطر عدم الاستمرارية الاقتصادية؛ إذ أن المناطق التى نشطت فى تنمية سياحة مكثفة بدلاً من تثمين واستثمار خصائصها هى حالياً فى تنافس فيما بينها داخل أسواق يسيطر عليها كبار العاملين في المكاتب السياحية؛ ومن ثم يأتى إدراك فى العديد من هذه المقاصد السياحية انخفاضات فى النفقات الأسمية للسائح، وخسائر على صعيد النوعية الإقليمية علاوة على مشكلات تدهور البنية.

ورغم وجود تعبئة متنامية، فإن سياسات حماية البحار والإدارة الدائمة للساحل لا تزال قاصرة ويشوبها الكثير من المثالب والثغرات.

وتتضمن **خطة عمل البحر المتوسط "ماب"** بروتوكولاً " أرضياً " وبرنامج للعمل الاستراتيجيى لمكافحة التلوث، وهو ينصرف عن الخطط الوطنية وقد تم اعتماده عام 1997. كما أثرى الاتحاد الأوروبى جهازه القانونى بأهداف طموحة لحماية المياه. ونشير فى هذا الصدد إلى أن "التوجيه الإطار" الخاص بالمياه يهدف إلى جعل المياه الساحلية فى حالة جيدة اعتباراً من 2015. إلا أنه حتى الآن يلقى بـ 66% من مياه الصرف فى البحر دون معالجة مسبقة (شكل15). والفارق فى هذا الخصوص كبير بين الدول التى انضمت للاتحاد الأوروبى وحظيت بمساعدات هيكلية والدول النامية فى الجنوب والشرق.

شكل15: تنقية مياه الصرف فى المدن الساحلية التى زاد تعدادها السكانى على 10000 نسمة فى 2002

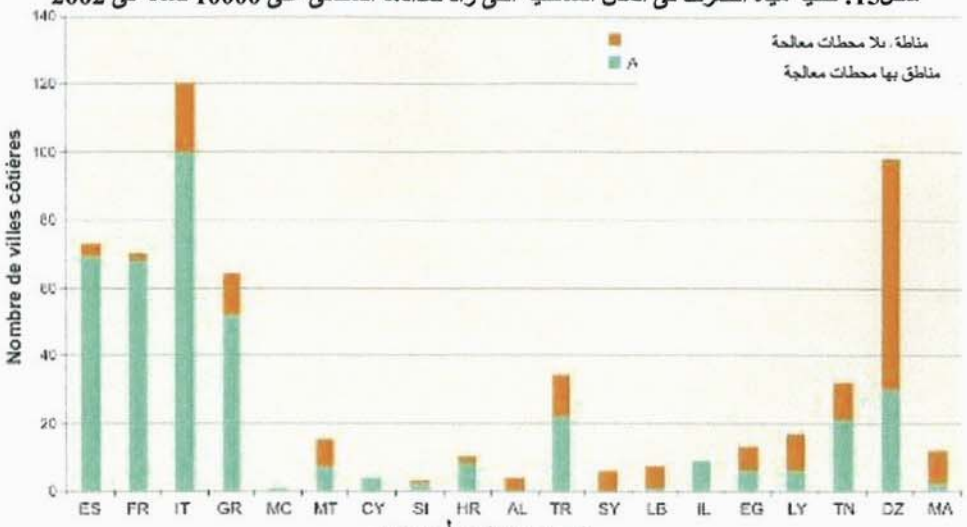

المصدر: ميد بول 2003

بادر برنامج العمل من أجل البحر المتوسط فى تنفيذ عمليات " إدارة متكاملة للمناطق الساحلية "، كما قامت المفوضية الأوروبية بعمل الشيء نفسه فى أوروبا. بيد أن الإدارة المتكاملة تصطدم بصعوبات جمة عند التنفيذ، خاصة وأن الهيمنة لمنطق المضاربة القصيرة الأجل. وتفتت وتشابك المسئوليات السياسية والإدارية يمثلان فى حد ذاتهما مشكلة. وفى بعض المناطق السياحية (Baléares) شرع فى تنفيذ برامج لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، شملت هدم فنادق.

ولكن الحصة النسبية للمساحات الساحلية المحمية تظل محدودة رغم زيادتها بمقدار ستة أمثال خلال 25 سنة. وقد شرع فى تنفيذ أشكال أخرى للحماية والإدارة المتكاملة: تملك ست دول مطلة على البحر المتوسط إطار قانوني خاص بالساحل كما أن لدى ثلاث دول (فرنسا، تونس، الجزائر) وكالة متخصصة. وكان لفرنسا الريادة فى هذا المضمار بإقدامها عام 1975 على إنشاء " مرصد الساحل " الذى حصل عام 1986 على 36000 هكتار و180 كم من الشواطىء المتوسطية (11% من الإجمالى) وما تلى ذلك من صدور القانون الساحلى لسنة 1986 . ومن جهة أخرى كان من شأن تصاعد قوى حركة المشاركة التى حظيت بمساندة الملاك الحريصين على الحماية والقراءة الدقيقة للقانون من قبل أجهزة الدولة وسلطات العدالة، أن أعطى هذه الحركة بعداً حقيقياً. وبالرغم من ذلك فإن مسألة تطوير الشواطىء لا تزال تمثل إشكالية.

والواقع أن الرؤى المستقبلية بشأن الساحل المتوسطى إنما تثير الكثير من علامات الاستفهام ومشاعر القلق؛ كيف سيتأتى لهذا المجال الجغرافى المحدود ولمجتمعاته تحمل، بالإضافة إلى الزيادة المعلنة لسكان المدن الساحلية (يتوقع أن يزيد عدد ساكان الحضر بمقدار 20 مليون نسمة من الآن وحتى عام 2025)، تعاظم حركة التدفقات السياحية بمقدار الضعف (+137 مليون فى المناطق الساحلية، أى بزيادة 2.3% سنوياً) والزيادة الأكبر أيضاً فى حجم وسائل النقل؟ والسيناريو الأساسى الذى يقترن بترجيح غلبة الطابع الساحلى وتنمية المدن المتجاورة وتشبع المساحات الساحلية، إنما يرسم مستقبلاً غير مضيء بخفضه لنوعية ووحدة الساحل مع زيادة المخاطر الطبيعية والاجتماعية. فضلاً عما يسوقه من احتمال التهام البناء الخرسانى لحوالى 50% من الشواطىء فى هذا الأجل مقابل 40% فى عام 2000[20].

ويراهن السيناريو البديل على دعم السياسات فى جميع الدول من أجل وقف التدهور فى المناطق الساحلية وتقليل المخاطر المعلنة، مع إدراج السواحل فى العولمة استناداً على الدول التى تعد بمثابة قاعدة خلفية لها بغية الإسهام فى تنمية متوازنة للدول. وقد تختلف الأهداف حسب السواحل؛ فعلى الشواطىء التى اكتسبت بالفعل طابع مصطنع سوف تكون الغلبة لأهداف إصلاح وترميم النظم الإيكولوجية والمناظر والبنية؛ أما على الشواطىء ذات الطابع المصطنعة المحدود، فإن من شأن استراتيجيات تتميز بقدرة التوقع والابتكار أن تسمح بإطلاق نماذج تنموية أقل تكلفة فى الأجل الطويل.

[20] أرقام تؤخذ بحذر نظراً لعدم توافر معلومات دقيقة

وبعض السواحل التى تطغى عليها نزعة الصناعة والتجارة الدولية سوف تحبذ بالقطع تحسين سلسلة وسائل النقل، بينما سوف تختار سواحل أخرى على العكس من ذلك إنشاء قيم مضافة إقليمية باللعب بورقة النوعية وتثمين طابع أراضيها والتآزر بين الأنشطة السياحية والإنتاجية (الصيد والزراعة)، حتى وإن استلزم ذلك تقليص إمكانية الوصول إليها ومظاهر التعمير الحضرى.

والهدف الذى يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع السواحل هو وضع نهاية للانتشار الحضرى بنشر مقاطع خضراء ومساحات زراعية وغابية، وأيضاً بتحبيذ خيار توفير منافذ توصل إلى البحر فى شكل ممرات بدلاً من إنشاء طرق ساحلية. ومن الممكن لبعض الجزر أن تصبح بمثابة معامل للتنمية المستدامة بتفضيلها لمناهج متكاملة من نمط المحميات التى تعكس تنوع الكائنات الحية، مثل مينورك وباليار. والتسرع ينطوى هنا على عدد من المخاطر الكبيرة بالنسبة لسواحل الدول التى تملك طاقة كامنة كبيرة مثل ليبيا والمغرب والجزائر وألبانيا والجبل الأسود وسوريا، حيث يجب تصور أشكال مبتكرة للسياحة الدائمة والصيانة. ومن ضمن الأهداف المهمة بالنسبة لعموم المنطقة المتوسطية ضمان الصيانة والإدارة الدائمة (التراث الطبيعى والثقافى) لـ 4000 كم إضافية من الشواطىء من الآن وحتى عام 2025 للحفاظ على النظم الإيكولوجية الوظيفية وساحل عالى الجودة لخدمة السكان المحليين وسياحة متواصلة.

وتنفيذ السيناريو البديل يستلزم دعم السياسات الساحلية. ولا شك أن اعتماد الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية برشلونة لبرتوكول خاص بالإدارة الدائمة للساحل المتوسطى سوف يمثل علامة قوية على الرغبة فى التغيير، كما سيساعد الدول على التزود بسياسات أو دعم تلك القائمة. ومن جهة أخرى لابد من سن قوانين وإرساء وكالات وآليات عمل خاصة، إلى جانب تنمية أجيال جديدة من المساحات المحمية وخطط للإدارة المتكاملة. ومثل هذا السيناريو سوف يترجم فى شكل زيادة التدريبات الجماعية فى مجال إعداد رؤى مستقبلية إقليمية والمتابعة المتواصلة لخطوات التقدم بواسطة المؤشرات. ومن أجل خفض درجة تلوث الأرضى ولبلوغ الأهداف التى حددتها خطط العمل المتوسطية والوطنية، يكون ضروريا تعبئة المزيد من التمويلات العامة والخاصة ودعم التضامن بين الشمال والجنوب. وقد تم تقدير التكلفة الإجمالية للارتقاء بمستوى النظم الإيكولوجية فى المدن الساحلية التى يزيد تعدادها السكانى على 10000 نسمة فى دول الجنوب والشرق بحوالى 10 مليار يورو من الآن وحتى عام 2025.

كما راهن السيناريو البديل أيضاً على تخفيف العبء عن السواحل بدرجة ما: إعادة توجيه التنمية السياحية لصالح الدول الخلفية والمدن فى بعض الدول، وتطوير أنماط ووسائل والنقل لصالح النقل البحرى وخطوط السكك لحديدية، إعادة توجيه التعمير الحضرى نحو مناطق أكثر ملاءمة وإحياء وتنشيط المدن الخلفية. ودمج البيئة والتنمية فى جميع المجالات (المياه، الطاقة، النقل، السياحة، الصيد، تربية الكائنات البحرية، الزراعة..) من شأنه السماح بتقليص إلى حد كبير الضغوط ومظاهر ونواحى التدهور المعلن. كما أن إدارة أفضل للطاقة تمكن مثلاً من تفادى بناء 80 مفاعل حرارى على الشواطىء من الآن وحتى 2025.

ولا غنى عن تطوير السياسات السياحية من أجل الحد من التأثيرات الإقليمية والبيئية السلبية وأيضاً من أجل جعل السياحة بمثابة ناقلة فعلية للتنمية الحضرية والريفية والساحلية المستدامة. ومن الأهمية بمكان فى هذا الصدد ابتكار أدوات اقتصادية لكى يسهم السياح، الذين يفدون للتمتع بالبيئة المتوسطية، من الإسهام بدرجة أكبر فى صيانة هذه البيئة والحفاظ عليها ولكى يتأتى أيضاً تحديد " قدرات الاستضافة ".

سياسات للتنمية المستدامة من أجل تغيير المستقبل

يدعو السيناريو البديل إلى جعل البحر المتوسط، بمساندة أوروبا، معملاً لتطبيق المبادىء والقرارات المنبثقة عن قمتي ريو وجوهانسبرج حول التنمية المستدامة.

منطق اندماج وتوقع

لقد ساد السيناريو التوجهي منطق " طرف السلسلة " الذي وفقاً له يفترض في أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى توفير وسائل مالية تكفل إصلاح ، في فترة ثانية، الخسائر البيئية والاجتماعية التي تسبب فيها في فترة أولى. وبالاستناد على عكس هذا المنطق، يراهن السيناريو البديل على منهج تطوعي للتوقع والابتكار ودمج البيئة والتنمية. وهو يرفض صيغة النموذج الوحيد للتنمية ويشير إلى عدم وجود حلول وحيدة لجميع المشكلات ويبرز ضرورة أيجاد حل لكل حالة منفردة وفقاً للأهداف والسياق الوطني والمحلي. كما يفيد بأن التقدم سيكون مصدره أساساً الضواحي أكثر من الوسط.

النجاح في " فض الاشتباك"

السيناريو البديل هو أولاً سيناريو" فض الاشتباك " بين النمو الاقتصادي أو الحضري والضغوط على البيئة. ويتمثل التحدي في تصحيح أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة من أجل الإسهام في إدارة أكثر استدامة للموارد الطبيعية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يبدو من الممكن تحقيق تقدم سريع في مجالات فعالية الطاقة، والتوفير في استهلاك المياه الزراعية وتقدير قيمتها، والسيطرة على عملية إضفاء الصبغة الاصطناعية على التربة الزراعية والساحل، ومكافحة التصحر، وإدارة الحركية وخفض عند المنبع حجم النفايات والمخلفات . والأمر يتعلق في أغلب الأحيان بسيناريوهات من نمط " رابح/رابح "، ذات المردود المزدوج مع فوائد كبير على الصعيدين الاقتصادي والبيئي.

أساليب تفكير وتصرف ذات صبغة "متوسطية"

يحث السيناريو البديل على التفكير والتصرف بشكل أكثر تغليباً للصبغة المتوسطية، وهو يراهن على اعتراف أفضل بـ:

- الممتلكات العامة البيئية الإقليمية - البحر المشترك وساحله، دور خزانات المياه في الجبال، التنوع البيولوجي الغني - والقيمة المتعددة الوظائف للزراعة والمساحات الغابية والنظم الإيكولوجية المتوسطية.
- التنوع والنوعية المتوسطية: الأراضي - من الجزر حتى الجبال، من الأراضي الصالحة للزراعة حتى السواحل والمدن القديمة -، والتراث المادي والثقافي للحضارات المتوسطية، والمنتجات، والغذاء، والمناظر، وطرق الحياة، والفنون، والمعارف.
- القيود الخاصة بالمنطقة: ندرة المياه، التغير المناخي، حجم المخاطر الطبيعية. ضروريات التكامل والتضامن بين السواحل وداخل الدول.
- رغبة وقدرة الدول المتوسطية في التعاون بشأن مسائل البيئة والتنمية المستدامة، وتوافر مدخل متميز وممكن للبناء الإقليمي.
-

" مناهج مشتركة ومميزة "

الواقع أن الاختلافات في الموقف الإجتماعي- الإقتصادي والمسئولية البيئية وعلاقات التبعية بين الضفتين، إنما تبرر ضرورة وجود تضامن قوي بين الشمال والجنوب واتباع "مناهج مشتركة ومميزة". وهذا النمط من المناهج معترف به في بروتوكول كيوتو ومن قبل الصندوق العالمي من أجل البيئة. وبصفة عامة فإن خفض التلوث العالمي يكون أقل تكلفة وأكثر فعالية من خلال تمويل مشروعات خاصة بالتنمية المستدامة في الدول الأقل تقدماً حيث تكون الهوامش المتاحة أمام تحقيق تقدم أكثر اتساعاً.

ويدعو السيناريو البديل إلى تفهم واسع ومتعمق لهذا المبدأ. وفى هذا الصدد يتعلق الأمر بوضوح بالعمل، لمصلحة الضفتين، على معاونة الجنوب فى:

- تقليص رصيده البيئي السلبي (إجارة المخلفات، تنقية المياه) وحماية البحر المتوسط، والبحث عن حلول بيئية بسيطة ومنخفضة التكلفة للقضاء على التلوث، والعمل على تنميتها.
- التعجيل بالإنتقال نحو تنمية أكثر استدامة دون تكرار الأخطاء التى ارتكبت في الماضي بواسطة الدول الأكثر تقدماً، وإنجاح عملية الاندماج بين البيئة والتنمية "من المنبع" بدلاً من تنمية سياسات تكون غالباً عالية التكلفة ومتدنية الفعالية. ومن الممكن تحقيق قفزات تكنولوجية وإرساء حوكمة رشيدة من أجل التنمية المستدامة فى الدول النامية كما تؤكد ذلك أمثلة عديدة وبارزة (استخدام السخانات الشمسية فى مصر، والطاقة الشمسية فى تركيا، وأولى تطبيقات مناهج المشاركة فى مجال التنمية المستدامة بدول المغرب العربى).
- تعبئة آليات التنمية النظيفة المنصوص عليها فى بروتوكول كيوتو.
- تجنب الاقتباس الحرفي لنموذج إنتاج زراعي من النمط الأوروبي قد يؤدى إلى هجرة ريفية مكثفة وتدهور فى البيئة، والحرص على تسريع إيقاع الإنتقال نحو تنمية ريفية مستدامة.
- تفادى الامتداد الحضرى لمفرط واللجوء المكثف إلى وسائل النقل الفردية الآلية بواسطة الهيمنة على عملية إضفاء الصبغة الحضرية وتشجيع وسائل النقل ذات التأثر الضعيف على البيئة.
- الاستفادة من دروس التنمية السياحية فى الشمال والابتكار فى مجال تنمية سياحة أكثر استدامة.
- تجنب اقتباس فى الجنوب قواعد بيئية لا تتلاءم مع طبيعة الموقف والأوضاع فى هذه الدول.

ومن ثم يلزم فى هذا الخصوص تصميم وتنمية منهج أورومتوسطى مبتكر على صعيد سياسات التعاون.

سياسات للتنمية المستدامة فى الدول من أجل تعبئة العناصر الفاعلة وجعلها مسئولة

إن التغييرات اللازمة من أجل المضى قدماً نحو تنمية أكثر استمرارية هى بالدرجة الأولى من اختصاص الدول. ودمج البيئة والتنمية لا بد وأن يترجم إلى سياسات طموحة تتعلق بـ :

- " إدارة الطلب " من أجل الاستفادة من مجالات التوفير والترشيد الممكنة (المياه، الطاقة، التربة، الساحل) وبالتالى إعادة التوازن لسياسات العرض السائدة حالياً.
- توفير عروض مبتكرة بتكلفة بيئية منخفضة: الطاقات الشمسية والحرارية والمتولدة من الرياح، وسائل النقل الجماعى.
- التنمية والإدارة المتكاملة للأراضى: مساندة المناطق الواقعة داخل الدول والمدن الصغيرة والمتوسطة، إدارة الساحل، التنمية المستدامى على مستوى الريف والحضر.

وبناء عليه لا بد من اتباع مناهج تنطوى على نظام متكامل؛ ومن ذلك على سبيل المثال أن إدارة موارد المياه الجوفية والسطحية تستلزم اعتبارها كل لا يتجزأ بما يحث على استخدام قدرات التخزين الطبيعى للطبقات المائية. والتنمية المستدامة للتجمعات السكانية تتطلب منهجا مشتركاً للتخطيط الحضرى ووسائل النقل الجماعي، على أن يشمل المسائل ذات الصلة بالمخاطر.

إلا أن هذا الاندماج يجب ألا يقود إلى تراجع السياسات البيئية؛ فعلى سبيل المثال يستلزم خفض السلبيات البيئية فى الجنوب والشرق دعماً كبيراً للاستثمارات لمعالجة المياه والنفايات والمخلفات، والإدارة المتكاملة للساحل لن تكون أمراً ممكناً بدون إجراءات فعالة للحماية الدائمة.

أدوات لاستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة

إن التغيير فى السيناريو لا يسهله سوى قيام الدول أو السلطات المحلية بتحديد أهداف واضحة داخل إطار الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمحلية للتنمية المستدامة. وتمثل تدريبات إعداد الرؤى المستقبلية الإقليمية أداة قوية وفعالة لتجميع العناصر الفاعلة (الدول، المدن، المجتمعات الريفية، الجماعات المهنية، المشروعات، منشآت التدريب والبحوث، المنظمات غير الحكومية)، ومعاونتها فى إعداد رؤية مشتركة لمستقبلهم وتحديد لأنفسهم أهداف مرقمة فى الأجل المتوسط والطويل، على أن تتم مراجعة هذه الأهداف بانتظام بواسطة مؤشرات.

والواقع أن الأدوات الإقتصادية تعد عنصراً من المستحيل تجاهله أو الإلتفاف حوله لتصحيح أوجه القصور والضعف التى تقترن بها السوق بسبب إدخال العناصر الخارجية الإيجابية والسلبية التى

تمارسها الأنشطة الاقتصادية على البيئة. وبواسطة أنظمة أسعار أكثر ملاءمة للاستمرارية يمكن تنشيط وإنعاش البحوث وتنمية التكنولوجيات المناسبة، ومعاقبة ممارسات التبديد والإسراف بواسطة الرسوم والتعريفات ونظام الحصص علاوة على دعم مناهج التنمية والإدارة الملائمة. ومن الأهمية القصوى عدم الاقتصار على الجوانب التقنية والاقتصادية لهذه الإجراءات والأخذ في الحسبان لجوانب العدالة والقبول الاجتماعي لتجنب أن تسفر حلول، ممتازة نظرياً، عن إخفاقات تامة على مستوى التنفيذ.

كما أن تنشيط التنمية المحلية والإقليمية يعد مفتاحاً هاماً لجذب العناصر الفاعلة المحلية والمهنية للانخراط في ديناميكيات التقدم. ومن ذلك على سبيل المثال أن الاستعانة بعناصر تختص بالتنمية المحلية قد يساعد في إعطاء دفعة لشراكات بين عناصر فاعلة مختلفة من أجل تنفيذ مشروعات مبتكرة فوق أرض ما. ولضمان أخذ الأجل الطويل في الحسبان في سياق المساعي الإقليمية، يمكن تبرير ذلك بأن المستويات الحكومية العليا تكرس جهودها لإرساء إجراءات لانحية أو اقتصادية خاصة. ومن الممكن في هذا الصدد أن نسوق مثال الساحات الطبيعية الإقليمية الفرنسية: من أجل الاحتفاظ بمكسب الشارة المميزة للـ "محمية الإقليمية "، وأيضاً بميزة المعونات العامة المقدمة من الدولة والأقاليم، التزمت هذه المحميات بإعداد مواثيق ومشروعات إقليمية لمدة 10 سنوات (بما يتجاوز مدة الولاية الانتخابية) يتم إعتمادها على المستوى الوطني.

وغني عن التأكيد أن التغطية الإعلامية لمجريات التنمية المستدامة، ودعم الإدراك، والتوعية، وتطوير مناهج التدريب، ومتابعة خطوات التقدم بواسطة مراصد ومؤشرات، إنما هي عوامل تعد في مجموعها جزءاً من الشروط الأساسية للتغيير.

تعاون إقليمي بعد المراجعة والدعم

إن دعم التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف والثنائي والذي يستهدف التنمية المستدامة، هو شرط آخر جوهري يرتهن به تغيير السيناريو. والرهان يتمثل في استعادة معنى التنمية المشتركة حول مفهوم المشروع والتحلي بطموحات جديدة مشتركة وحاشدة لصالح المنطقة.

وهو الأمر الذي يفترض معه أساسا:

- دعم الإلتزامات المتبادلة للشركاء المتوسطين من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال التنمية المستدامة، والتي ترجم في شكل التزامات سياسية واضحة وتصاعد قوة الوسائل والإمكانات المكرسة. كما يجب أن تشمل الالتزامات التضامن بين الشمال والجنوب وأيضاً الإصلاحات الداخلية في بعض الدول والتعاون بين الجنوب والجنوب.
- منهج مختلف في المجال الزراعي والريفي: فتح غير متماثل للأسواق لضمان عدم زعزعة الإستقرار فجأة وبعنف مناهج المجتمعات الريفية في الجنوب والشرق والتي لا تزال تمارس على نطاق واسع زراعة المحاصيل الغذائية؛ بالإضافة إلى مساندة أوروبا للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- تطور آليات التمويل والتعاون لضمان نجاح تعبئة العناصر الفاعلة المحلية والمهنية. وتلزم في هذا الصدد بعض الابتكارات على صعيد التعاون اللامركزي، وتبادلات الديون/التنمية المستدامة، وإرساء برامج تشمل مشروعات صغيرة، والتطبيق الإقليمي لآليات التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ.
- إعداد وإعتماد، في إطار اتفاقية برشلونة، بروتوكول متوسطي للإدارة الدائمة للساحل.
- إرساء تعاون أكبر وأوسع بين الشراكة الأورومتوسطية والأطر الأخرى للتعاون الإقليمي، وعلى الأخص خطة العمل من أجل البحر المتوسط واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة المنبثقة عنها.
- دعم القدرات (الخبرات، وظائف المراصد) من أجل تقويم ما تم تحقيقه من تقدم على صعد تنفيذ استراتيجيات متوسطية ووطنية للتنمية المستدامة وتنمية السياسات ذات الصلة: متابعة المؤشرات، إحصاء أمثلة للممارسات السليمة والإيجابية، تكرار التجارب والأعمال الرائدة، تحليل السياسات، ممارسات استكشافية،اقتسام إقليمي للخبرات وإعداد منتظم لتقارير حول البيئة والتنمية في الدول وعلى المستوى المتوسطي.

2006-2025: تأسيساً على ما تقدم يجوز القول بأن أمام الإتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر المتوسط عقدين من الزمان لتحقيق إدراج فعال لمبادىء التنمية المستدامة في سياساتها الداخلية بل

وأيضاً داخل نطاق الشراكة الأورومتوسطية، وهو ما يعد شرطاً لديناميكية جديدة للنمو والتعاون والسلام في إطار يكفل احترام ثروة التنوع المتوسطي.

بخصوص تقرير البيئة والتنمية

" إنها بحق وثيقة متميزة نجحت فى أن تلقى لنا الضوء على بعض الأمور فى الوقت الذى لا يزال الرأى العام يطرح فيه العديد من التساؤلات حول المستقبل غير المطمئن الذى ندخره لأبنائنا وحيث يسجل المجتمع المدنى تأخرا بسب نقص الوسائل وعدم الاقتناع بجدوى الانخراط والمشاركة، علاوة على أن الحكومات تمتنع عن تقديم تفسير واف ومقنع لناخبيها بشأن القرارات المفيدة الواجب اتخاذها رغم علمها بأنها غير شعبية ".

محمد النابلى، وزير البيئة و إعداد الترا ب التونسى سابقاً.

" الخطة الزرقاء عرضت حساباً ختامياً مدهشاً للمشكلات البيئية الخطيرة فى جميع المجالات وأيضاً للتعاون غير المحدد الأهداف بالقدر الكافى، ولكنها تناولت أيضاً طرق التمويل الجديدة التى يتعين وضعها موضع التنفيذ ".

جورج كرم، الاقتصادى ووزير المالية اللبنانى السابق

" هذه الوثيقة تتصف بنوعية متميزة وسوف تمثل إضافة مفيدة وكبيرة تثرى أعمالنا ".

فيليب دى فونتين فيف، نائب رئيس البنك الأوروبى للاستثمار.

" هذا التقرير الغنى بالمعلومات هو على درجة خاصة من الأهمية نظراً لبعده الدولى... وأننى متأثر للغاية بمنهجه فى عرض وتحليل الرؤى المستقبلية، وهو منهج غنى بالتعاليم وتوجهه نحو العمل ".

مونيك باربو، مديرة برامج الأمم المتحدة للبيئة، قسم التكنولوجيا والصناعة والإقتصاد.

" شكراً جزيلاً على هذا التقرير الرائع... إن الخطة الزرقاء تقدم توجيهات يتعين اتباعها بدقة علمية. والآن يتوقف الأمر على الرغبة السياسية فى تنفيذها. هائل! "

فديريكو مايور، المدير العام السابق لليونسكو، رئيس مؤسسة دى باز الثقافية.

فيما يتعلق بالخطة الزرقاء

" الخطة الزرقاء " عبارة عن مركز للأنشطة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة ـ برنامج عمل من أجل البحر المتوسط. وقد تم إنشاؤه وتمويله وقيادته بواسطة مجموع الدول المطلة على البحر المتوسط والاتحاد الأوروبى.
والهدف الذى تسعى إليه الخطة الزرقاء، وقد حدده المؤتمر الحكومي المعقود فـي سبليت عام 1977، هو تنمية التعاون الإقليمى بغية إنشاء صندوق للمعارف يهدف إلى تسهيل تحقيق تنمية تحترم البيئة.

والخطة الزرقاء تنتج تحليلات حول رؤى مستقبلية خاصة بالبيئة والتنمية، كما أنها تقوم بوظيفة المرصد المتوسطى للتنمية المستدامة.
تعد الخطة الزرقاء مركز المساندة الرئيسى للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، لعل يجرد التنويه بأنها تولت على المستوى التقنى تنسيق عملية إعداد الاستراتيجية المتوسطية من أجل تنمية مستدامة.

والخطة الزرقاء مقرها فى صوفيا انتيبوليس (فرنسا، مقاطعة الألب البحرية).

أن وجهات النظر التى تم التعبير عنها فى هذا التقرير تعكس رأي الخطة الزرقاء ولا تمثل بأى حال من الأحوال الرأى الرسمى للمفوضية الأوروبية أو الدول المتوسطية.